الخيارات الفلسطينية في نهاية المرحلة الانتقالية "إعلان الدولة"

23/9/1998

الأخ صخر حبش:

بسم الله باسم فلسطين نبدأ هذا اللقاء

لقاء هذه الليلة تحت عنوان إعلان الدولة، وسيتحدث في هذه الليلة الأخ د. زياد أبو عمر رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي. ويبدو أن العنوان الذي سنتحدث عنه هو العنوان المطروح على الساحة الفلسطينية الآن، ومن حسن الحظ أن الدكتور نفسه في اللجنة السياسية كان يستضيف البارحة عدداً من الاخوة المسؤولين في المنظمات الفلسطينية حتى يستطلع آراءهم حول الموضوع، وكان لي شرف أن أكون أحد هؤلاء الا خوة، وبالتالي الدكتور كالعادة جاهز ومذاكر جيداً، وسيجيب عن الأ سئلة والاستفسارات.

قضية إعلان الدولة، نحن قبل عشر سنوات حقيقة أعلنا الاستقلال، وفكّر الناس أن إعلان الاستقلال هو كل ما عملناه، حقيقة نحن أعلنا الاستقلال وفي سياق الإعلان نحن نقرأ إعلان الدولة، "ودولة فلسطين هي دولة للفلسطينيين أينما كانوا"، ولذلك قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وهو البرنامج السياسي الذي اعتمد على (242) و (338) والشرعية الدولية من أجل أن يؤكد القرار الأساسي وهو (181) والذي يعطينا شرعية حق إقامة الدولة، ثم يأتي القرار للتنفيذ (القرارين)، ثم غابت الشرعية الدولية ودورها في اتفاقيات أوسلو، أصبحت شرعية دولية في الخارج، فأصبح اتفاق بين الطرفين مع أناس يحموا هذا الاتفاق، وهم الراعي الأمريكي ومن سوء الحظ أصبح معروف كم هو منحاز، والراعي السوفيتي الذي أصبح روسي.. وبالتالي أصبح واضحاً جداً أن الاتفاق نفسه ستنتهي مرحلته ليس فقط الانتقالية وإنما كل الاتفاق حسب نصوصه في 4/5، وبالتالي في 4/5 يجب أن يكون هنالك مفهوم أنه من حق منظمة التحرير الفلسطينية صاحبة القرار الأساسي في التفاوض واستمرار عملية التفاوض بأن تمارس دورها في الحفاظ على استكمال الدور الفلسطيني في هذه العملية، ومن هنا تأتي الخلفية القانونية والخلفية الشرعية والخلفية النضالية من أجل استكمال العمل، ونحن نعلم أنه عندما نعلن قيام دولة يجب أن نؤكد على قوة عناصرها الأساسية التي يجب أن تكون موجودة ومتوفرة بقوة، عنصر الشعب الذي كان موجود، لكن عندما أعلنا الاستقلال في 88، كان المجلس الوطني لا يمثل شعبنا الموجود تحت الاحتلال، الآن شعبنا الموجود تحت الاحتلال وفي الشتات كله أصبح يمثله مجلس وطني واحد ولجنة تنفيذية واحدة، وبالتالي موقف الشعب كأحد مقومات الدولة موجودة.

في عام 88 كانت كل الأرض محتلة والسيادة فقط حول قوة الانتفاضة الآن هناك سلطة وطنية، مناطق محررة، وبالتالي هي جزء من عناصر الإقليم وهو العنصر الثاني من عناصر الدولة، يمكن في الحالتين كان عندنا اعتراف لكن في الحالة الأولى، الحالة الراهنة عندنا نوع من السيادة ونوع من السيطرة. هدفنا الأساسي أنه عندما تعلن هذه الدولة أن يكون هنالك درجة عالية من دور السيطرة وأراضي أوسع في الإقليم وأهم من ذلك أن يكون كل الشعب موحد في هذا الاتجاه. يمكن أن يكون هذا هو الجو

الأساسي الذي سيتحدث فيه الأخ زياد أبو عمر، وأنا حاولت أن أطيل قليلاً في المقدمة ليس كالعادة لكي يحضر أكبر عدد ممكن قبل أن يتحدث الدكتور زياد، لأني أعلم أن الناس لا يحضرون جميعاً على الوقت، لكن انشاء الله من اليوم وطالع كلهم يأتون في الوقت المناسب، ويمكن أن يكون اليوم مناسباً اكثر لنا أن نلتقي إما الساعة السابعة أو السادسة والنصف حسب رأيكم أنتم.

وبكل اعتزاز وباسمكم جميعاً أحيي الدكتور زياد وأترك له الحديث معكم وشكراً.

الأخ زياد أبو عمر:

مساء الخير، أتوجه بالشكر للأخ أبو نزار على هذه المقدمة، وأعرف أنني مدعو اليوم للاجتماع بقيادات وكوادر فتحاوية وفلسطينية ووطنية، وكعادتي ومن منطلق الحرص على المصارحة والمكاشفة، أريد أن أكون صريحاً وأن أفكر بصوت عال بينكم وأن لا أجعل أي شيء يحد من تناولي للموضوعات بحرية، لأنني أعتقد أن هذه هي الطريقة التي تمكنا من أن نشخص قضية بشكل مفيد ونخلص إلى استنتاجات مفيدة. أرجو أن نعتبر هذه الجلسة، جلسة مراجعة للذات لمواقفنا، وأنا لا أشعر بالراحة لأن أحاضر فيكم فجميعكم معروفون بتاريخكم وعملكم النضالي والسياسي، وأعتقد أنني لن أضيف أمور جديدة ولكن ما أريد عمله اليوم هو طرح الموضوعات من جديد، فقد نتوصل ونحن نناقش مجتمعين إلى استنتاجات أفضل.

أنا منذ البداية كان لي اعتراض ليس على عنوان هذه الندوة، ولكن على أن يدور الجدل الوطني والسياسي في بلدنا تحت مسمى إعلان الدولة، لأنه يمكن في السجلات عندنا في اللجنة السياسية وفي الندوات التي شاركت فيها كنت أتحدث عن نهاية المرحلة الانتقالية والخيارات الفلسطينية، إلى أن جاء الإعلان من السيد الرئيس وانتقل الحديث مباشرة من الحديث عن خيارات فلسطينية إلى القرار، قرار إعلان الدولة. الآن أنا اختلا في مع الموضوع اختلاف منهجي، لأن عملية التفكير والجدل الوطني والسياسي والفكري الواعي هي التي يجب أن تسبق عملية القرار وهي التي يجب أن ترشد عملية القرار، وليس العكس بمعنى أن يؤخذ قرار وبعد ذلك نطوع عملية التفكير لكي تخدم هذا القرار. كانت هذه أول مشكلة منهجية، وكأكاديمي لم أشعر براحة أن هناك قرار تعالوا نرى كيف سنخدمه بتفكيرنا. أنا أرى أن العلاقة يجب أن تكون معكوسة، ومع ذلك كان هناك في عدد من المداخلات التي قدمتها في ندوات مشابهة، ربما لو أمعنا عملية التفكير أو تركنا المجال لعملية التفكير لتوصلنا لنفس الاستنتاج أنه ربما يكون الاستنتاج الأفضل هو إعلان أو تأكيد إعلان الاستقلال، أي شيء في هذا الاتجاه، فأنا أرى العملية من ناحية منهجية عملية معكوسة.

الملاحظة الثانية التي أود الإشارة إليها وهي أزمة مزمنة في عملية صنع القرار الفلسطيني وأنتم المخضرمون (أنا أعتبر نفسي جديد في عالم السياسية) أنا أعتقد أن الطريقة التي أخذ فيها هذا القرار جاءت امتداداً لأزمة مزمنة في عملية صنع القرار الفلسطيني، مثلاً بالأمس عندما كان الأخ أبو نزار ضيف علينا في اللجنة السياسية هو وقادة آخرون من قيادة منظمة التحرير سألتهم أنا وهذا السؤال سأطرحه مرة أخرى... أن هذا القرار الذي اتخذه السيد الرئيس، وأنا لا أشك في قدرة السيد الرئيس على اتخاذ قرار ولا أشك في صواب رؤياه... لكن نحن كيان ونبني دولة ومؤسسة ويجب أن يكون لنا منهج. كيف اتخذ هذا القرار؟ أي هل الرئيس أخذ هذا القرار بنفسه والجميع بعد ذلك أتى ليقبل هذا القرار ويبارك؟ أنا سألت سؤال، قلت: هل تشاور الرئيس (مع كل احترامي وتقديري) مع حزبه الحاكم؟ هل تشاور مع اللجنة المركزية لقيادة حركة فتح؟ هل تشاور مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؟ هل تشاور مع المجلس الوطني الفلسطيني أو مع المجلس المركزي الفلسطيني؟ هل تشاور

مع المجلس التشريعي الفلسطيني؟ هل تشاور مع قيادات القوى السياسية؟ هل حدث تشاور مع الشعب بطريقة أو بأخرى، باستطلاع رأي أو بندوات جماهيرية..؟ كل هذا لم يحدث! أنا مع تأكيدي، أنا أريد أن أكرس منهج في التفكير وفي عملية صنع القرار، قلت أنا لا أشك، السيد الرئيس عنده تجربة عميقة في تحسس الموقف السياسي، لكن أنا هذا لا يكفيني، مع احترامي الشديد هذا لا يكفيني، كان يجب أن يؤخذ قرار استراتيجي من هذا النوع في إطار عملية منطقية متكاملة وعقلانية ومدروسة، وهذا الكلام لم يحدث.

النقطة الثالثة التي أحب أن أشير إليها، وأنا كما تلاحظون لا أتحدث عن التفاصيل الصغيرة التي يمكن أن نتحدث عنها ولكن أتحدث عن القضايا التي تشكل إطار أو أرضية لهذا القرار، أنه هل هذا القرار يعتبر قرار استراتيجي أم قرار تكتيكي؟ وأنا يمكن أنه منذ أن صدر هذا القرار في غزة وفي الضفة الغربية شاركت فيما لا يقل عن خمسة عشر ندوة وشاركت في جلسات متخصصة كالجلسات التي عقدتها دائرة المفاوضات وأربعة اجتماعات عقدناها في المجلس التشريعي، الأول ضم أعضاء اللجنة السياسية، والثاني دعونا إليه الأخ أبو مازن، والثالث دعونا إليه الأخ أبو علاء، والرابع دعونا إليه ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية والأخ صخر حبش عضو اللجنة المركزية في حركة فتح. والآن أرجو أن لا تفاجئوا، أنه في كل هذه الاجتماعات وحتى في الاجتماعات التي حضر فيها أناس متعاطفين مع السلطة أو مع القرار، لم يكن متأكد أحداً مائة بالمائة أن هذا القرار هو قرار استراتيجي لا رجعة عنه. والأدهى من ذلك أن الأخ أبو علاء قال لنا في الاجتماع واليوم سئلت على شبكة التلفاز لأرد على تصريح له يقول فيه بأنه قد نضطر إلى تمديد المرحلة الانتقالية، والسؤال المطروح هو، طبعاً أنا عندما أسأل أن هذا القرار هو قرار استراتيجي أم تكتيكي طبعاً ليس معقولاً أن نعقد اجتماعاً كهذا ونعبئ شعبنا ونريد أن نعمل خطة، ونعبئ العالم العربي والرأي العام الدولي والعالم كله على قرار، وبآخر لحظة لأن عملية المفاوضات%ال 13 والمبادرة دخلت، معناه أن هذا القرار أصبح غير هام، هذا بالتأكيد سيضر بمصداقية السلطة مع شعبها وبمصداقيتنا في علاقاتنا مع أشقائنا المعرب وأصدقائنا وحلفائنا والرأي العام المتعاطف مع قضيتنا، أي القرار السياسي الاستراتيجي ليس موضوع مساومة من هذا النوع. لذلك أنا أقول أنه نحن لسنا أسرى لقرار إن لم نكن متأكدين أن نتائجه الإيجابية ستفوق نتائجه السلبية وسوف يصب في خدمة أهدافنا الوطنية الثابتة. إذا هذا القرار سينقلب علينا بلاء (لا سمح الله وأنا لا أقول ذلك) لأنه أي قرار يحتاج إلى مواصفات ومقومات لكي يصبح قراراً ناجحاً، أنا ليس معني بقرار يفشل ويعود علي بالويل، أنا مستعد أنه حتى هذا القرار نتدارسه ونتدارس كيفية توفير مقومات النحاح له وليس أخذه كأمر مسلّم به ونتركه للظروف.

وبالتالي هذا سيقودنا بالضرورة للبحث في البدائل، أنا أقول أنه الآن ونحن نتحدث في السياسة، حتى السياسة أصبحت مثل العلم المخبري، بمعنى أنه ضع المواصفات المعينة وضع مقومات النجاح تكون النتائج شبه مؤكدة، أي أن هذه ليست قضية حظ ونريد أن نرى ماذا سيحصل، فقرار من هذا النوع يمكن أن ينجح إذا ما توفرت له شروط النجاح الموضوعي والعوامل الذاتية أيضاً التي يمكن أن تنجحه. والسؤال المطروح عليكم وعلينا وعلى القيادة الفلسطينية. والبارحة الأخ صخر سُئل سؤال، كان فيه نوعاً من الاستفزاز، قيل له: هل تعتقد أنه بهذه التركيبة الموجودة لدينا بهذه الشرائح التي لها مصالح جديدة ولها ارتباطات .. وكذا، وأضاف شخص آخر في اللجنة ما يجري على الأرض الآن هل يؤشر إلى أننا نستعد لقرار وطني من هذا النوع؟؟، طبعاً لم يجب هو ولم أستطع أنا في مقابلتي التلفزيونية اليوم أن أجيب، أن أقول أن ما يجري على الأرض الآن يصب في اتجاه الإعداد والتهيؤ لتجسيد هذا القرار على الأرض. نحن لا نستطيع أن نقول، وأشعر بقلق شديد أنا الآن عندما أسمع قادة فلسطينيين مسؤولين كبار يقولون أننا كيف سنوظف هذا القرار لخدمة الموقف التفاوضي، هذه عملية غير سليمة أو موقف غير سليم. أنا لا أريد أن أستفيض في الأمور التي أنتم تعرفونها، أي قضية إن كان هذا قرار استراتيجي

ما الذي يجب عمله على الأرض، لا أريد إعادة الكلام الذي تحدثه الاخوان والأخ صالح رأفت حضر البارحة وقدّم مداخلة مهمة مع الأخ أبو نزار، وأصبح هذا الكلام معروف، المشكلة أن الوقت يمر سريعاً وعلى الأرض لم يتغير شيء، هناك إجراءات متعددة على الأصعدة القانونية والاقتصادية والأمنية والسياسية والوطنية وإجراءات محددة في كافة هذه المجالات، لا يلمس أحد منا أي تغيير على الأرض إلا إذا كان أحدكم يرى أن هناك شيء صار على الأرض يهيء أو يحضر لإعلان قيام الدولة.

وهنا نأتي إلى هذا الإعلان، لماذا الإعلان؟، الاشكالية التي تثور هنا من جديد، نحن أعلنا الاستقلال عام 1988، ما هي الحاجة لإعلان جديد؟، وكما سأل زميلي الدكتور عزمي بشارة، قال: حركة تحرر وطني كم مرة يجب أن تعلن الاستقلال؟ أنا أرى أنه ما هو المانع من أن نحاول أن نجسّد أو نمارس السيادة والاستقلال على الأرض دون هذا الإعلان، يمكن أن يكون هذا خيار أقل ضرراً لأنه إذا نتنياهو يقول "إن أنتم أعلنتم الاستقلال أنا سأضم الأراضي، سأضم الضفة الغربية" طبعاً يمكن أن تأخذنا العزة الوطنية، وأن صراعنا مفتوح معهم ... الخ، لكن يمكن أنه عندما تنتهي المرحلة الانتقالية وبالمناسبة يوم 4/5 ينتهي اتفاق أوسلو، وهذا يضعنا أمام مشاكل قد يثيرها الطرف الإسرائيلي، مثل ما هو مستقبل افرازات اتفاق أوسلو، مثل السلطة، مثل التشريعي، مثل الأمور التي حدثت... الخبراء القانونيين يمكن أن يعطونا فتاوى في هذا الشأن، ولكن أنا أقول أنه عندما ينتهي اتفاق أوسلو، لا يوجد هناك إجراء نحن نأخذه يعتبر أحادي الجانب يستوجب رد إسرائيلي، ولكن منطق سياسة القوة وموازين القوى هي التي تختل، أي يمكن أن يقدم نتنياهو لوحده على إجراءات دون أن نستفزه، ولكن نحن في عملية الجرد الوطني نريد أن نرى هل هذا القرار سيقربنا من تحقيق أهدافنا أم سيعطل؟ هل نحن بحاجة له أم لسنا بحاجة له؟ هل يمكن أن نفعل ما نريد أن نفعله بهذا القرار دون أن نعلنه؟

هذه كلها أسئلة لا بدّ أن نجيب عليها.

الآن الوضع الداخلي.. أنا غير مطمئن للوضع الداخلي مثلكم تماماً، وإن كان هناك أحدكم مقتنع بأن الوضع الداخلي وضع سليم ويمكننا من مواجهة التحدي، بالمناسبة إعلان اتفاق أوسلو وإعلان الدولة بالمفهوم الوطني، يعني استئناف الصراع مع إسرائيل، لا يوجد هناك شك. لأنه إن أنت مثلما يقول اخوانا في الجبهة الديمقراطية يريدون أن يبسطوا السيادة، كيف تريد أن تبسط السيادة، ستعتبر أن هذه الأرض هي أرضك ولك سيادة عليها، تأتي لهذه الحواجز وتدفشها من طريقك، والمستوطنات تعتبرها غير شرعية، والمعابر...، نحن نتحدث على الأقل عن عودة إلى ما قبل أوسلو ومدريد، نتحدث عن استئناف الصراع، انتهاء أوسلو وإعلان الدولة بالمفهوم الوطني، لأنه يمكن أن نعلن الدولة لكي تكون غطاء لتسوية غير مقبولة، أي ليست وطنية، وأرجو أن ننتبه لهذه القضية، نحن عملنا بروفات من هذا النوع عام 88 عندما أعلنا الاستقلال الذي كان إعلاناً معنوياً بينما قبلنا بقرار 242 وقرار 338 واعترفنا بإسرائيل ونبذنا ما يسمى بالإرهاب وما شابه.

نحن أيضاً سنرى في نهاية المرحلة الانتقالية هذا.. حتى لو نحن لم نفسر ذلك على هذا النحو.. هو عملياً يعني اتفاقيات أوسلو، لذلك أنا واسمحو لي أن أكون صريحاً، أنا أرى أن هنالك يبدو استعداد للقيادة الفلسطينية أو حتى تفكير، غير قادرين على أن نستخدم هذا الموضوع كتكتيك، أنه بدأ التراجع أو هناك مؤشرات على التراجع بدأت من هذه اللحظة عن هذا القرار، أي عندما يطلع رئيس المجلس التشريعي رئيسنا وصديقنا ويقول أنه يمكن أن نمدّد، طبعاً أكبر خطأ يمكن أن نرتكبه أن نمدّد، يمكن أن تنتهي المرحلة الانتقالية دون أن نتحدث لكن أن نمدّد مصيبة، ويمكن أيضاً أن تنتهي المرحلة الانتقالية ولا نعلن قيام الدولة لكن نتصرف وكأننا شعب تحت الاحتلال ومن حقنا أن نجسد إعلان الاستقلال الذي أعلناه سنة 88 دون إعطاء ذرائع إضافية للجانب الإسرائيلي.

الموقف الداخلي أنتم تعرفونه، أرجو أن لا تعتقدوا أن الموقف العربي مضمون في الجيب، لأنه اليوم

الشرع صرح تصريح كان فيه نغمة سخرية من القرار، هناك تردد وتنصل، وانا يمكن اقترحت في أحد الندوات في ندوة المفاوضات أنه يجب أن يأتي القرار العربي إذا ما أخذنا هذا القرار ووفرنا له مقومات النجاح، أي إذا ما اعتمدنا واستمرينا في هذا القرار الذي اتخذناه، يجب أن يأتي القرار العربي قرار اعتراف جماعي بقرار قمة أو جامعة عربية وليس فرادى، أي يجب أن لا يترك هذا الأمر لقرار فردي من كل دولة عربية بل يجب أن يأتي عبر قمة عربية.

الموقف الأوروبي، هناك دولتان مهمتان جداً هما بريطانيا وألمانيا وأنا أعتقد بالإضافة لعدم وجود موقف موحد في أوروبا بغض النظر عن فرنسا وبعض الدول الصديقة أنه يمكن أن يتعطل هذا الموضوع أوروبياً بفعل التدخل الإسرائيلي والأمريكي والضغط على أوروبا من منطلق أنه أنتم تزرعون بذور الصراع من جديد وهذا عمل غير صحيح وأرجوكم كفوا عنه، وقد تمارس ضغوط تجاههم.

الموقف الأمريكي من إعلان الدولة لن يكون أفضل من الموقف الأمريكي من الدولة المعروف. الأمريكان تستروا دوماً وراء عبارة تقول أن "ما يقبله الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي سيكون مقبولاً علينا" ولكن أريد أن أذكر هنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية حتى الآن بعد أن اعترفت إسرائيل بها، في اتفاقات أوسلو إسرائيل اعترفت بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني كما أتى في اتفاقات أوسلو ولكن الولايات المتحدة التي فتحت حواراً مع المنظمة قبل اتفاقات أوسلو لم تعترف رسمياً بالمنظمة حتى بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو في البيت الأبيض ورغم أن الولايات المتحدة كانت راعية وشاهدة على توقيع هذا الاتفاق. فأنا أعتقد أن الموقف الأمريكي سيكون في أحسن الأحوال متساوقاً مع الموقف الإسرائيلي.

الآن ما هي مخاطر القرار؟ أعتقد أنكم تعرفونها، نتنياهو وضعها اليوم على بلاطة أنه يريد أن يضم، طبعاً إن لم يضم يمكن أن يحاصر، وإن لم يحاصر يمكن أن يعيد قواته إلى مناطق، وأرجوكم لا أحد يستثني هذا الخيار، ويقول مستحيل أن يعود للمناطق، فرضاً انطلقت عملية أو عمليتين من المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، بالنسبة لواحد مغامر نادم (نتنياهو) فهو نادم لأنه كان يحسب أن أوسلو سيقود لدولة، ونادم على ما أرجع للجانب الفلسطيني من أراضي فلسطينية، أنا لا أستبعد أنه إذا تجدد الصراع فالصراع له منطق خاص به، أي يمكن أن تعود القوات الإسرائيلية إلى مناطق محددة. وأيضاً هنالك إمكانية وتحدثنا عن هذه النقطة بالأمس أنه يمكن أن تسكت إسرائيل على الإعلان ولكن تفرغه من مضمونه بسياساتها. أي إذا أعلنا قيام دولتنا يوم 4/5/99 وإسرائيل منعتنا من تغيير أي ممارسة من الممارسات التي نمارسها الآن معنى ذلك أن إسرائيل تكرس الدولة في قطاع غزة. أي يمكن أن يكون هناك مصيدة من نوع ما بأن ترفض إسرائيل هذا القرار ولكن تسكت عليه ونحن نجد أنفسنا نكرس الكيان الفلسطيني أو الدولة الفلسطينية في قطاع غزة ولكن حتى هذا، إن لم تتخلى إسرائيل عن المعابر مثلاً، أيضاً هذا السيناريو سيناريو غير واضح.

أحد المشكلات المرتبطة بإعلان الدولة مرة أخرى أنه كيف سنعلن الدولة ونعود للتفاوض على مكوناتها، أي إذا نحن أعلنا الدولة على افتراض أننا حللنا مشكلة إعلان الاستقلال 88 والذي اعتبرنا أن الأساس فيه هو القرار 181، واليوم أعتقد أنه يجب أن نحدد حدودها، ويجب أن نحدد ماهيتها، كيف سنعبئ شعبنا والعالم ونحن لا نزال نتحدث عن مفهوم غير محدد، نحن مطلوب منا الآن ونحن نُسأل أسئلة "الدولة أين ستقيمونها؟" نجتهد ونقول في الضفة الغربية وغزة والقدس، نحن مطلوب منا لكي نستطيع أن نعبئ من أجل تجسيد هذا القرار أن نعرف ما هي حدود هذه الدولة وماهيتها. فأنا أقول إن نحن حددنا حدود الدولة وقلنا أنها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، هل يجوز أن نأتي بعد ذلك ونتفاوض على القدس والمستوطنات واللاجئين مثلاً..؟ وحتى يمكن السيادة، أي الدولة أن نضطر للتفاوض عليها. هذه أيضاً أحد المشكلات التي تواجهنا.

أعتقد أنني تعرضت لكل النقاط المثيرة للجدل، أنا لا أريد التحدث عن البعد القانوني والسيادة، من أين تأتي السيادة؟.. السيادة مستمدة من الشعب وهذه الأراضي محتلة، ولا شرعية للاحتلال، هذا كلام معروف ولكن كما تعلمون هذا الكلام لا يعني شيء في ظل موازين قوى راجحة لطرف. أي هي موازين القوة، فنحن حتى إن أردنا أن نستمر في تبني القرار ونجسده، طبعاً التجسيد لا يبدأ من يوم 4/5، التجسيد يبدأ من اليوم بشكل تدريجي وتراكمي. في 15 أيار 48 كانت الدولة اليهودية قائمة الإعلان كان مجرد إعلان رسمي "تتويج"، نحن إن كنا فعلاً جادين ونريد أن نقيم الدولة يجب أن نبدأ من هذه اللحظة. فأنا أقول لا أريد أن أتحدث عن البعد القانوني وموازين القوى، وموازين القوى طبعاً نحن لا نتحدث عن دبابات مقابل دبابات، نحن نتحدث عن موازين قوى كل واحد عنده مصادر قوته الخاصة به، التي يستطيع أن يعبئها، فأنا أقول إن كنا جادين يجب أن نعمل جرد لموازين القوى وما هي مصادر القوى الموجودة لدينا وأيضاً أجد نفسي مضطراً للحديث عن الوضع الداخلي، أنا لا أعتقد أن الوضع الداخلي الآن، مع العلم أن شعبنا شعب طيب ومستعد أن يتجاوز الكثير من شكاواه واستيائه من ممارسات هنا وهناك ومن أخطاء، أي في هبة أو في موقف وطني سنجده يلتف حول قيادته رغم كل مشاكله مع السلطة وبعض التجاوزات التي يشكو منها هنا وهناك. لكن نحن لا نستطيع أيضاً أن نعبئ على عواطف وعلى هبة، لأن إعلان الدولة وتجسيده، كما قلت استئناف النضال حسب برنامج وطني، حسب تفاهم وطني، حسب مصالحة وطنية، وعودة إلى ما قبل أوسلو، نحن أعتقد بعيدين عن هذه الحالة الوطنية الفلسطينية الداخلية.

أنا أشكركم على حسن استماعكم، واسمحوا لي أن أتوقف عند هذه النقطة وشكراً.

الأخ صخر حبش:

شكراً للأخ د. زياد. حقيقة هو أشار إلى مجموعة القضايا التي تشكل محاذير أساسية في هذا الموضوع وإن كان من خلال الندوات التي حضرها وحاضر فيها وجد حتى من القيادات التي اجتمع بها البارحة أن الجميع بغض النظر عن قضية كيف أُخذ القرار، ينطلق من أن هذا القرار صحيح وكيف نعمله. وبالتالي بتقديرنا بهذا اللقاء، مهمتنا أن هنالك قرار، وأنا طبعاً أُضيف أن هذا القرار الذي بحث في اللجنة المركزية لحركة فتح في اجتماعها الأخير واتخذ القرار على أنه قرار جدي، سمعت عن تصريحات للأخ أبو العلاء حول الموضوع، ولكن ليس من اجتماع "إن كان له رأي شخصي". وواضح جداً مفهوم القرار إن كان تكتيكي أو استراتيجي عندما طرح بالنسبة لنا ظروف العمل السياسي، تفترض أن يكون قرار استراتيجي وليس تكتيكي، ولدرجة أننا تحدثنا أنه إن وصلنا إلى اتفاق يتعلق ب 13% والمبادرة الأمريكية يجب أن لا يتضمن هذا أي محظور يمنع من إعلان الدولة. هذا قرار الحركة، ولذلك عندما أتحدث فيه منطلقاً من أنه قرار حركي باعتباره قرار لجنة مركزية مسؤولة، إذا خرج أحد الاخوة وعبر عن رأيه الشخصي، مرات كثيرة أنا أعطي رأي وهم يقولوا هذا رأي صخر الشخصي. مثلاً أنا ضد إعلان الدولة على حدود 242 لماذا؟ أنا عندي شرعية الدولة بقرار 181، أنا هذا رأيي أنا أقول أن 181 هو الأرض التي يجب أن نعلن أننا سنقيم الدولة عليها، ونقول 242 هو الذي يضيف القدس إلى هذه الأراضي لأن القدس في 181 غير موجودة. يمكن لواحد أن يقول أن هذا رأي شخصي، ماشي، لكن حقيقة هو مرتبط بالشرعية الدولية التي يجب أن نعود إليها.

بتقديري لإغناء الحوار استكمالاً لما طرحه الأخ الدكتور زياد، نحن بحاجة إلى أي تساؤلات أو أي إضافات لأن هذا الموضوع مطروح علينا، ولأن هذه هي فاتحة الندوات سيكون خلال الأسابيع القادمة كل يوم أربعاء، الساعة السادسة والنصف أو السابعة، سيكون عندنا لقاءات حول هذا الموضوع مع اخوة آخرين لأنه يجب أن نغني النقاش وهذا واجبنا، لأن هناك إجماع شعبي عليه. والبارحة أعضاء المجلس

الوطني الفلسطيني اجتمعوا هنا، وكان واضح أن الكل يتحدث أن هذا يجب أن يكون قرار جدي وليس قرار تكتيكي، وليس قرار تفاوضي، ليس من أجل أن نضغط لكي نأخذ 3 غير محميات، من هنا يصبح لنا دور أساسي، نحن الجالسين هنا، وامتداداتنا على مستوى تنظيماتنا وعلى مستوى عملنا أنه كيف نعطي جدية، وليس دائماً القيادة تقود لوحدها، يجب أن يكون هنالك صوت الشعب هو الذي يوجه في هذا الاتجاه، ومثلما قال الدكتور زياد، يمكن أن يؤدي هذا القرار إلى صراع، لكن الاستعداد نفسه يمكن أن يوضع على طاولة الإسرائيليين ويقولون نحن نخسر إن حدث صراع، لأن نتنياهو أيضاً له حسابات، بالتالي الحشد الجماهيري هو نفسه يؤكد أننا يمكن أن ننصهر، أي بتحضيراتنا، لأن ظروف العمل التصادمي المستقبلي ليست ظروف أناس كانوا في الخارج ويحاربوا من الداخل، اليوم بين كل حارة وحارة "الجبنة السويسرية الموجودة" عبارة عن ساحات مواجهة، بين كل مستوطن وكل طفل، كل واحد حامل حجر، يجب أن يكون معروف أن هنالك نزعة لإمكانية الصراع، والصراع الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاوض من نوع جديد يكون لنا وقفه فيه.

الأخ أبو داوود:

أيها الأخوات أيها الاخوة، ليت الأخ الدكتور كان معنا أمس، قلت كلمتي أمس في المجلس الوطني، وكثير من الذين كانوا حاضرين في الأمس حاضرون اليوم. ووجدتني وحيداً أطرح أمراً مستهجناً وأعيد اليوم طرح وجهة نظري مكرراً نفسي مرة أخرى ولكن بشيء أكثر من الصراحة. إني وبصراحة ضد إعلان الدولة الفلسطينية في 4/5/1999، وذلك لأسباب كثيرة، منها ما لم يتطرق له الدكتور من وجهة قانونية والذي ردّ عليها شيخنا القانوني بحجج ضعيفة الأخ أبو الأديب، بمفاهيم أستهجنها من قانوني، أن فرنسا كانت محتلة ومع ذلك أعلنت دولتها، لم يكن يعرف أبو الأديب أن فرنسا كانت دولة قبل أن تُحتل، وأن بنغلادش استقلت عن باكستان وأعلنت دولة، ولم يعرف أبو الأديب أن الهند بجيوشها حرّرت بنغلادش أرض موحدة وشعب موحد وتخلت له عن السيادة "الهند" كل هذا لم يقدره أبو الأديب من ناحية قانونية.

أنا أعتقد أن هنالك سيناريو خطير يمكن أن يحدث إذا ما أعلنا الدولة في 4/5 طبعاً أنا سمعت كلمات متفائلة جداً منها كلمة شيخنا المناضل أبو محمد وحبيبنا، ومنها كلمات تحذر مثل أخونا ورفيق زنزانتي صالح رأفت، ومنها كلمات مثل الأخ ساجي والاخوان لكن كلها تتجه باتجاه إعلان الدولة، أنا أقول أن أخطر ما يكون هو إعلان الدولة لأنه لدي سيناريو بسيط، فلأفترض أن نتنياهو بعد إعلان الدولة وكما كنت أمس لا أعرف من أين سيعلنها أبو عمار، من غزة؟، يأتي ويضع لي حاجز على إيريز ويقول هذه حدودي، وهو يبني بالفعل حدوداً، وكل من يمروا عليها يرون أنه تبنى حدود، بعدها سيصير موضوع الضفة الغربية رهن لمساومات، وأنا أعلنها أمامكم بصراحة، إذا خيّرت بين أن تعود الأرض إلى الملك حسين، ولا أحد يزاود علي في موضوع الملك حسين، إن خيّرت بأن تبقى مع إسرائيل أو تعود للملك حسين أنا مع عودتها للملك حسين. ولذلك فليكن ذلك واضحاً تماماً، إذا كنا نريد دولة فلسطينية يجب أن ندرس استعدادات ووقت إعلانها لتكون على كامل التراب الفلسطيني المحتل عام 67، ورضينا بهذا البلاء المجتزأ ولا نريد أن نجتزئ منه أقسام أخرى. نحن نقول من حقنا كل شيء من 181 لكن الحق شيء والمقدرة شيء آخر. أنا مع الدكتور زياد أنه يجب أن ننظر إلى نهاية المرحلة الانتقالية والخيارات الفلسطينية وليس إعلان دولة فلسطينية في نهاية المرحلة الانتقالية. أنا لست أكاديمي ولكن أنا أقول أنني أفضل الممارسة الجزئية على الأرض الموجودة معنا الآن، ممارسة دولة عليها، دون إعلان دولة أفضل من إعلان دولة دون ممارسة.

الاتفاقات... أي اتفاق يحكمه ميزان القوى، وأنا قلت هذا أكثر من مرة في أماكن كثيرة، الاتفاق، أي اتفاق خاصة إذا كانت خطوطه عريضة يحكمه ميزان القوى. نحن كمنظمة تحرير عملنا اتفاقين، اتفاق

القاهرة حول لبنان، وكانت حدودنا العرقوب ولأننا كنا أقوى من الكيان اللبناني امتددنا إلى طرابلس. وعملنا اتفاق القاهرة حول عمان، ولأننا كنا القوة الأضعف صمدنا ستة أشهر ثم خرجنا حتى من جرش وعجلون. فالذي يحدد طبيعة الاتفاق هو ميزان القوى. أنا لا أرى أن عندنا ميزان قوى يفرض أن نعلن دولة ونحمي هذا الإعلان. أيضاً وجهة نظر الدكتور مهمة أنه يمكن أن تكون هناك دول غير وطنية، يمكن أن تكون دولة Compromize ويكون الخاسر فيها هم معلني الدولة وأصحابها. أنا لا أريد أن أطيل عليكم، أنا أقول الأفضل أن لا نضرب فشك فاضي لأنني البارحة سمعت خرطوش فاضي من أعضاء المجلس الوطني إلى أن شبعت. الاستعداد والكهرباء والمياه؟!... أحدهم يقول لي نحن أيام بيروت قبل سنة بدأنا نستعد، نعم؟! أين وجه المقارنة. بيروت كان عندك إمكانية أن نخزن مؤن ومياه وسلاح وأربيجهات، هنا ما الموجود عندك لكي تخزنه؟ لا يمكن أن تخزن كيلو كهرباء عندي في البيت لكي أحميه، وتنك مياه لا أستطيع تأمينه. وشكراً

الأخ ساجي:

أنا في اعتقادي، كأننا قد أُخذنا بالقرار على حين غرة، سواء في التوقيت، أن الأخ أبو عمار أو القيادة الفلسطينية أصدرت القرار، أو في الجو العام، فهذا القرار قد وقع على أرضية جميعنا نعرفها، من حيث الاحباط ومن حيث عدم اليقين ومن حيث كل ما نشعر به إزاء طريقتنا الفلسطينية في العمل ومترتبات هذا الوضع علينا. وهناك من قال (الأخ د. زياد)، أنه من ناحية منهجية خطأ الذي حدث. في اعتقادي أنه لا يجب إغراق هذا الموضوع بالكثير من التساؤلات حول هل نعلن الدولة أو لا نعلنها؟ هل نمارس السيادة عليها وكيف؟ هل الأمر تكتيكي، أو احتمال بعد أن نعبئ الناس، يتراجع الأخ أبو عمار أو القيادة الفلسطينية أو المفاوض الفلسطيني عن هذا القرار. أنا أعتقد أن هنالك قرار مُلكناه أي صدر، علينا أن نحدد نحن جميعنا حركات وفصائل ورأي عام، هل نحن فعلاً نرغب بإقامة الدولة الفلسطينية؟... أنا أعتقد أنه ليس هناك أمامنا خيارات كثيرة للتوقف أمامها، نحن في نهاية فترة أوسلو، أمام فراغ قانوني وسياسي... أي تردد أو تلكؤ يعني التمديد لهذا الاتفاق الذي انتهى، وجميعنا نشاهد كيف يستثمر فيما يتعلق بالاستيطان والتهويد في القدس... إلخ. القبول باستمرار هذا الوضع على ما هو عليه حقيقة هو الامتناع عن عمل أي شيء والقبول بالتشريع أو الموافقة على استمرار واقع الحال.

نحن لا نملك أشياء عظيمة لكي نقول أنه إن أعلنا الدولة نخسر الكثير، لا أنا أعتقد أن بها مجازفة لكن علينا أن نرى المجازفة أيضاً التي يمكن أن يتعرض إليها الطرف الآخر. لا مجال أمامنا في اعتقادي سوى التقدم نحو إعلان سيادة دولة فلسطين وهذا إن سيكون فيه نقاش وجدال يجب أن ينصب على آليات العمل الفعلي وعلى الأفكار والمبادرات التي يمكن أن تدفع نحو التعبئة بهذا الاتجاه، والمسألة ليست فقط إعلان حرب، نحن علينا وهذه الفكرة طرحت في اجتماعات المجلس في الأمس، علينا أن نعلن مبادرة لا ان نشن حرب، نعلن مبادرة مقنعة للشعب الفلسطيني لكي يستطيع أن يحملها ويدافع عنها، علينا أن نعلن هذا القرار ونكسب فيه العرب، ونكسب فيه الرأي العام الغربي والدول الغربية وأمريكا وجزء من الرأي العام الإسرائيلي. نحن نعلن حقاً شرعياً ومبادرة سلامية، لا نتصور أننا سنشن حرب.

الاوراق التي نمتلكها الآن... سيدخل فيها السياسي إلى جانب الاقتصادي إلى جانب المعنوي، ولدينا أوراق، ليسوا خالي الوفاض نحن. أنا أعتقد أنه من المهم أن نهتم بالتعبئة الشعبية وأن تشرع كافة القوى وكافة المؤسسات بالتحضير. في المقدمة أنا في اعتقادي هناك مهمة فيما يتعلق بالوحدة الوطنية والحوار الوطني، وهذا أعتقد أنه يمكن أن يصنع الكثير على الصعيد المعنوي وعلى الصعيد السياسي. لا ننسى أن بلغت فينا الأمور لأن ندعو إلى وقف المفاوضات ووقف التنسيق الأمني. وأنه ما رأيكم أن يقلب الأخ أبو عمار الطاولة ويقذف كل المشكلة في وجه إسرائيل ويطلع على القاهرة... بما معناه نحن كنا نفكر في

أنواع شبيهة بهذه البدائل، وطبعاً استثنيت قصة أن الأخ أبو عمار يحرد في القاهرة أو تونس ويقول لهم تفضلوا حلو مشاكلكم مع الناس، هذه رفضت، ووقف التنسيق الأمني... الخ، لماذا! هذا الموقف من جانبنا كأنه إدارة الظهر لعملية سلام ماشية، لا استنفذت أوسلو تماماً فعلينا أن نعلن قرارنا بأن هذا حقنا في إقامة الدولة ثم كيفية إخراج الأمور والحدود التي تدفع فيها التحديات أنا أعتقد أن الإسرائيليين عليهم أن يستنتجوا، وأنا لا أدعو إلى إثارة الرعب الذاتي في نفوسنا، هذه قصة نتركها قليلاً للإسرائيليين يعتلوا فيها أكثر. وشكراً

الأخ الدكتور حسن:

شكراً أخ أبو نزار وأنا أريد أن أشكر الدكتور زياد على هذه المداخلة التي تثير التفكير والتأمل وكنت أتمنى أن يكون العنوان يختلف قليلاً على ضوء المحتوى. المقصود هنا أن كل ما أخشاه أن تكون في نهاية المطاف مسألة إعلان الدولة هي العنق الزجاجي الذي نتورط فيه في هذا الموضوع ككل، الأهم هو أن مرحلة انتهت، والسؤال كيف ندخل في المرحلة القادمة؟ هل ندخلها بمقاييس وطنية ذاتية أم هل ندخلها بمقاييس متفق عليها مع أطراف أخرى، بالأحرى يكون هناك مشاركة في وضع مقاييس هذه المرحلة وما المتطلبات في كل حالة. وواضح تماماً مما طرحه الأخ زياد، تدور المداخلة بالدرجة الأولى على عدم وجود أي مشكلة على إعلان خطير من هذا النوع بمواجهة دولة إسرائيل ووضع دولة غير مهيأ، في ظل واقع فلسطيني وجبهة داخلية تقريباً شبه مفتتة. وهنا الإشكال الأساسي.

السؤال هو: هل نحن إزاء مسألة إعلان دولة أم ممارسة سيادة؟ لأنه حتى في مسألة إعلان الدولة هناك خيارات، أي أنه ممكن جداً أن يكون هذا الإعلان إعلان يمر بسلام ويمكن أن يمر بصخب ... الخ، ولكن في كل الحالات ومن قراءة الخارطة السياسية والوضع على الأرض، نحن نسير باتجاه المواجهة، والسؤال هو ما هي شروط هذه المواجهة للمرحلة المقبلة؟

أنا أعتقد أن الإشكال الذي نمر فيه هو إشكال عدم وضوح الخيارات رغم أن هناك ظروف خاصة أدت إلى صدور هذا القرار وأنا غير متأكد "وأختلف قليلاً مع أبو نزار في هذا المجال" أنا غير متأكد من أن هذا القرار هو قرار مؤسسي، أي هناك المؤسسة الفلسطينية الوطنية بكامل تفرعاتها وصلت إلى هذا القرار لأنه يبدو لي أنه النهاية الطبيعية للمرحلة وبالتالي القرار هو تحصيل حاصل أكثر من أنه قرار ينتج عن قراءة متأنية لهذا الواقع وللمعادلات التي تحيط به ولتداعياته المختلفة.

في المداخلة التي طرحها زياد هناك مسألة أساسية تم تجاوزها وإغفالها، هي أننا لسنا برأيي الشخصي وحدنا أصحاب الحق بهذا القرار، وبالتالي هناك مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كمظلة أساسية للتطلعات الوطنية الفلسطينية هي التي يجب أن تحسم هذا التوجه وتحسم هذا القرار والأهم من كل ذلك فئات المجتمع الفلسطيني التي لا تشارك في المرحلة الانتقالية وأقصد بذلك المجتمع الفلسطيني في الشتات وأبناء شعبنا في فلسطين 48 يجب أن يكونوا جزءاً أساسياً من ملامح المرحلة القادمة التي سوف تبدأ بعد 4/5.

أنا أعتقد أنه إن كان هذا القرار كما أشار المحاضر تمرين في المناورة السياسية، سيكون لذلك انعكاسات خطيرة جداً على الواقع الفلسطيني المعاش، خاصة وأنه بقوة الدفع الذاتي هناك تعبئة شاملة تقريباً ومستمرة في مجال أن يكون هذا القرار هو قرار إعلان دولة ذات سيادة.. الخ. بالتالي إن كان هناك توجه لأن يكون هذا القرار هو عبارة عن تمرين في المناورة السياسية، الأفضل أن لا يزج المجتمع الفلسطيني في هذه المناورة لأن المجتمع الفلسطيني غير مهيأ لتلقي المزيد من الإحباطات كما هو الحال الواقع الآن.

أنا أتفق تماماً مع الأخ زياد أن الوقائع على الأرض لا تشير إلى أن القرار هو قرار مبني على استعدادات كمية وكيفية وقرار محسوب بمخاطره وبسلبياته وإيجابياته، ولكن أتمنى أن يكون الطرح في هذا المجال هو طرح محاولة إيجاد القواسم التي تسمح لنا باشتقاق برنامج وطني يقود إلى 4/5 كما نريده فلسطينياً وليس 4/5 كما يمكن أن تريده إسرائيل أو تريده الصدفة. وهذا يعني طبعاً أن نحاول أن ندرس الخيارات المختلفة بما فيها الخيار النضالي ومدى واقعية كل منها وأن ندرس أيضاً الخيارات الإسرائيلية لأننا لسنا وحيدين في هذا المطب. أنا أعتقد أنه في مقابل كل هذه الحوارات التي تتم والنقاشات الدائرة على الساحة الفلسطينية، هناك أيضاً نقاشات وحوارات أخرى تتم على الساحة الإسرائيلية ومن المفيد جداً أن ندرس هذه الخيارات من منظور إسرائيلي حتى نستطيع في نهاية المطاف أن نصل إلى القرار الأسلم.

المتطلبات لقرار تجسيد السيادة كثيرة، وعلى أقل تقدير هناك حاجة ماسة جداً جداً لضمان التأييد الشعبي ولا يمكن أن يتم ضمان هذا التأييد على المدى الاستراتيجي لأننا قادرين برأيي أن نعمل هبّة جماهرية مؤقتة تظاهرية، ولكن إن سيكون هناك حشد باتجاه موقف استراتيجي شعبي، هناك مجموعة كبيرة من الاستحقاقات التي يجب أن تتم على صعيد الجبهة الداخلية وأتمنى أن المحاضرات القادمة تشير إلى هذه الاستحقاقات بشكل أو بآخر. وشكراً

الأخ منذر:

أنا أوجه التحية للأخ زياد في الحقيقة هناك مجموعة من التساؤلات المهمة التي أُضيفت إلى المجموعة الكبيرة من تساؤلاتي، وطبعاً هي بحاجة إلى إجابة شافية ولا أعتقد أنها ستكون بهذه الجلسة ولكن إنشاء الله بالجلسات القادمة، ولا يوجد شك مثلما قال الأخ زياد: هل الاستقلال يعني قيام الدولة أم لا، والسؤال الأهم والأساسي أنه طالما قرار قيام الدولة هو قرار استراتيجي ضمن رؤيا استراتيجية عند قيادتنا، والسؤال الأساسي ما هي الإجراءات التي أُتخذت لضمان تنفيذ هذا القرار؟ وإن كان موجود لدينا أرضية واقعية لحماية تنفيذ هذا القرار من الجانب الفلسطيني؟

وقيام الدولة مثلما ذكر الأخ أبو نزار له عناصر أساسية أهمها الشعب والأرض والسيادة، ومدى إمكانية الشعب الفلسطيني والقيادة على ممارسة هذه السيادة على الأرض؟

السؤال الثاني المهم، ما هي الخيارات الفلسطينية المطروحة إن لم يكن هناك قرار الدولة؟

القرار بالتأكيد سيكون مضمون بتوفير معطيات موضوعية ومعطيات ذاتية منها الاقتصادية والقانونية والسياسية والوطنية والوضع الداخلي، ذكر الأخ زياد الموقف الداخلي ولكن لم يناقش كما يجب وأعتقد أنه مستقبلاً يجب أن يناقش بعناية، الموقف الغربي والموقف الأوروبي والموقف الأمريكي. الآن ما هي الخيارات الموجودة أو ما هي مخاطر القرار، هل من الممكن أن تقبل إسرائيل بالقرار وتسكت عنه! وهذا طبعاً شيء مستبعد، ممكن أن ترفض القرار وبالتالي هناك إجراءات معينة سيتخذها الاحتلال مثلاً بإعادة الاحتلال بشكل كلي أو بشكل جزئي، أو إغلاق المناطق، أو يقول لك اذهب واعمل دولة في غزة واتركوا الضفة الغربية تتفاهموا عليها أنتم والأردن أو أنتم وإسرائيل.. الخ، أو القبول بحل وسط، أو عمل إجراءات معينة من الجانب الإسرائيلي نحن غير قادرين على مقاومتها أو وقفها أو على الأقل تحديها. وفي الواقع هناك سؤال مهم طرحه الأخ زياد أعتقد أنه يجب أن نقف عنده، هل يجوز التفاوض على بعض مقومات الدولة بعد الإعلان عنها أم لا؟، وأعتقد أن هذه قضية أساسية، ذكر الأخ ساجي وأشار للتعبئة للشعب الفلسطيني ولكن هل التعبئة بمعناها المعنوي كافية للخوض في قضية أساسية ومهمة كهذه، هي جزء بالتأكيد ولكن هي ليست كل شيء. شكراً

الأخ واصف:

أنا في الحقيقة أريد أن أتحدث باتجاه مغاير للحديث الذي سبقني، أنا لا أريد أن أتحدث عن شرعية اتخاذ القرار أو عدم شرعيته، صوابيته أو عدم صوابيته، أنا أريد أن أنطلق من أن هنالك قرار معلن بأننا في 4/5/99 سنعلن عن قيام الدولة، استراتيجي أم تكتيكي لغاية الآن يجب أن نتعامل معه على أنه قرار. وعليه سأتحدث عن الواقع، ما هو قائم وماذا يجب علينا أن نفعل لكي نكون في مستوى الحدث.

مقومات الدولة كما هو معروف الأرض أو الإقليم، الشعب أو السكان، سلطة ذات سيادة، نأتي لنرى إسرائيل ماذا فعلت في هذه المقومات التي من المفترض أن تكون في دولتنا، فيما يتعلق بالأرض حولتها إلى أشلاء ممزقة في الضفة الغربية ومنعزلة عزلاً تاماً عن قطاع غزة. فإذن وحدة الإقليم وإمكانية توحيد الإقليم ألغتها إسرائيل على أرض الواقع.

فيما يتعلق بالشعب مزّقته تبعاً لتمزق الأرض، أنهكته في الجري على الجواجز للعمل في داخل إسرائيل ولقضاء فترة من الثالثة صباحاً إلى السادسة مساءً يومياً. هنالك محاولاتها أيضاً لنخر هذا الشعب عن طريق إغراقه في العالم السفلي وخاصة الحشيش ومحاولة إسقاطه في مكاتب الارتباط عندما يذهب للحصول على البطاقات الممغنطة واغراءات له لبيع أراضيه وبيوته في كل قرية ومدينة. ماذا فعلت بالنسبة للسلطة ذات السيادة؟! أولاً هناك رفض تام لمبدأ قيام الدولة الفلسطينية وهنالك خلق حقائق على أرض الواقع للحيلولة دون قيام الدولة. إذن هذا الذي عملته إسرائيل على مكونات الدولة الثلاث. نأتي للنقطة الثانية "إعلان الدولة"، إعلان الدولة هو بمثابة إعلان حرب، وأنا لا أتفق مع الأخ ساجي، إعلان الدولة الفلسطينية هو إعلان حرب، وليس مجرد بيان يطلق. والدولة ليست مجرد علم ونشيد وطني، هي وجود مادي على الأرض، لنأخذ التجربة الإسرائيلية، إسرائيل عندما أعلن بنغوريون عن قيام دولتها كان قد سبق ذلك إنشاء المدن والمستعمرات، إقامة المؤسسات والاتحادات والوزارات وكل شيء، تأسيس القوى العسكرية النظامية وشبه النظامية، وضع الشعب في حالة طوارئ وجاهزية تامة للدفاع عن الدولة التي ستنشأ، اتصالات على الساحة الدولية لضمان الاعتراف بالدولة ودعمها عند إعلان قيامها. في مقابل ذلك ما هو مطلوب منا؟ وماذا نفعل؟ المطلوب منا قبل أن نعلن الدولة عدد من القضايا، أولاً: تعبئة عامة واستعداد للصدام المسلح المتوقع مع القوات النظامية والمستوطنين. ثانياً: استعداد لمواجهة الحصار الإسرائيلي المتوقع وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ثالثاً: إعادة نظر في ممارسات السلطة وتقويم عمل المؤسسات واحترام مبدأ فصل السلطات وضمان سيادة القانون. رابعاً: تعبئة جماهيرية عامة وتحقيق تماسك الجبهة الداخلية مع احترام حقوق الإنسان لخلق التلاحم بين الجماهير والقيادة. خامساً إعطاء دور لفلسطينيي الشتات وفلسطينيي ال 48 وأخيراً تفعيل دور الأشقاء والأصدقاء. هذا المطلوب منا. ماذا نفعل على أرض الواقع، هناك فوضى الأجهزة وتعددها وتعدياتها، هناك تسيب المؤسسات وعدم فعاليتها لانتفاء مبدأ العقاب والثواب ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب. ثالثاً رفض ومحاربة مبدأ دولة الحق والقانون والمؤسسات، رابعاً إهمال المواطن الذي من المفروض أن يدافع عن الدولة مما أدى إلى خلق فجوة بين الشعب والسلطة وعن ماذا سيدافع المواطن، نكرر ما قاله دريد لحام، "عن نمرة اجري التي دخلتها في السجن وكانت 35 وخرجت وهي 45"، نفعل ولا وجود للوحدة الوطنية، الشيء الوحيد الذي نفعله هو محاولات لحشد تأييد دولي للا عتراف، ومن قال أن اعتراف 114 دولة هو الذي يؤسس الدولة الفلسطينية، الصين الشعبية مثلاً لم يكن معترفاً بها، وفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية وألمانيا الشرقية لم يكن معترفاً بها، أي هل هو الاعتراف الذي سينشئ لنا دولة!؟..

أخيراً الاحتمالات، قبل طرحها لا بدّ من الإشارة أن هنالك أطراف في منطقة الشرق الأوسط ضد إعلان الدولة وليس فقط إسرائيل. يجب أن لا ننسى يا أخ أبو داود الأردن ليس من مصلحتها إقامة دولة

فلسطينية، سوريا لا تزال تعتبر أن فلسطين هي سوريا الجنوبية هذه نقطة، والنقطة الثانية قبل أن أدخل بالاحتمالات اعتراف 114 دولة يحتاج إلى قرار من مجلس الأمن ومن يضمن موافقة مجلس الأمن، لنصبح دولة معترف فيها هو الذي يجعل من الأراضي المحتلة "تعبير قانوني" تصبح دولة جزء من أراضيها محتل ومن حقها ممارسة كل الوسائل...

(مقاطعة من الأخ أبو نزار: شكراً أخ واصف الآن الأخ د. حنا وبعده الأخ أبو نائل)

د. حنا:

شكراً على المقدمة التي تمت ولو بشكل لم تأخذ التوسع والبعد التاريخي والقانوني لاستكمال بناء الدولة وبتصورات مرت في مراحل عديدة ابتداء من قرار 181 الذي نص حرفياً "لا يمكن سماع حق يتولد عن ظلم" قرار ينص على إقامة دولتين، وهذه شرعية وأرضية لننطلق منها، أستاذنا زياد بما أن هناك فعلاً شرعية قانونية وتاريخية للشعب الفلسطيني وهذا معترف به من قبل الجميع في حينه. ثانياً نشوء منظمة التحرير سنة 64 وحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح هي نشوء مرحلة أولية لهذه الدولة التي نتحدث عنها اليوم. النقطة الثانية عام 1974 الاعترافات المتتالية بمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة... الخ، هذه كانت مرحلة ثانية في استكمال بناء الدولة. المرحلة الثالثة هو الوضع الناشئ الذي كان في حينه في الانتفاضة والذي أحرز تقدماً كبيراً للوصول لاستكمال المرحلة الرابعة في بناء الدولة الوطنية الفلسطينية. لذا من منطلقات قانونية ابتداء من 181، 194، 242، 338، حتى الاتفاق الذي تم لم يتم بين السلطة الوطنية وبين إسرائيل هو تم بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة دولة إسرائيل، إذن الفراغ القانوني يا أخي زياد غير موجود إن تكلمنا بأن المرجعية والمصدر الأساسي هي منظمة التحرير الفلسطينية فمنظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الوحيدة التي تختار أسلوب الحل، أسلوب الطرق لمعالجة هذه المسألة في حياة الشعب العربي الفلسطيني. من هنا أنا لا أتفق مع أحد أن هناك فراغ قانوني، لا يوجد فراغ قانوني، السلطة الوطنية الفلسطينية موجودة وعندما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية على 242 و 338 لم ينص الاتفاق على دولة ولكن الاتفاق يقود إلى دولة، إذن نحن نتحدث عن مسائل قانونية ملزمة لجميع الأطراف حتى الجانب الأمريكي لا يستطيع الهروب من هذه المسألة لأنه كان الكفيل السياسي والمعنوي والقانوني في البيت الأبيض لأن تكون هذه المحادثات والمفاوضات وما يجري على هذه الأرض أن تكون هناك دولة فلسطينية هذه الدولة قامت في 4/5 أو لا، الأخ القائد العام له تاريخ وتجربة كبيرة وغنية، وعندما نقول استشار أو لم يستشر أتصور أخي زياد اتفاق أوسلو عندما كانت مباحثات سرية لم تكن أنت تستشار في حينه، وها نحن أتينا والجميع جالس، وهناك مسألة إذن المسألة التكتيكية هي مسألة وطنية تهم الجميع لكن العنصر الأساسي الموجود للأخ القائد هي قيام دولة، الآن تفكيره الأساسي هو كيف تكون هذه الدولة؟ كيف أن نحقق تقرير المصير؟ حق الاستقرار حق البقاء، يجب ان لا نبتعد كثيراً وفي حالة إعلان 4/5/1999 قيام الدولة وإعلان الدولة هي انبثقت من وثيقة إعلان الاستقلال التي اعترفت بها الجمعية العمومية هيئة الأمم المتحدة بقرارها 143/77 عام 1988 فالشرعية الدولية بالاعتراف الفلسطيني لقيام دولته هو مبني تاريخياً حضارياً قانونياً سياسياً مادياً معنوياً، حكومة إسرائيل تخاف نتنياهو يخاف الآن مثلما تكلم في الحلقة الماضية الأخ صخر عندما قال مسيرة بلا سلام، فعلاً هي صراعنا مع العدو صراع مستمر لا أطلب منه أن يعطيني اليوم أو غداً سوف يفاوض ويبقى يفاوض لكن أنا في المقابل يجب أن أطرح سلاحي الفلسطيني على أرض الواقع الذي تسلحت به تاريخياً وأن أستمر، متى قامت فعلاً هذه الدولة على أرض الواقع بمعنى تطبيقها للسيادة المطلقة. السيادة هي أن تكون سلطة الحكومة على الأفراد والممتلكات مطلقاً بمفهومها العضوي والمعنوي لذا نحن عندما نقول 4/5 إعلان الدولة، أو نتحدث عن مؤسساتنا هذا الرجل غير مناسب وفي المكان الغير

مناسب، نعم نحن الآن في صدد التفكير السياسي للوصول إلى الاستقلال الحقيقي وليس التفكير بجزيئيات ليس ممكن أن تخدمنا وبالفعل الإسرائيليين يطرحوا هذه المشاكل التي طرحها الأخ واصف أنه لا يوجد مؤسسة ولا يوجد رجل مناسب بنوك دولية مستشفى هنا، عيادة هناك.. وشكراً

الأخ أبو نائل:

شكراً أخ أبو نزار، بداية أشكر الدكتور زياد لأنه فكّر معنا بصوت عال فلم تكن محاضرة بل كان تفكير بصوت مرتفع كما قال وقد كانت صحيحة. كنت عام 1971 ممثلاً للثورة الفلسطينية أو لمنظمة التحرير الفلسطينية في فيتنام وعندما عدت سألني عدد من الإخوة في القيادة أن ألخص الثورة الفيتنامية، وجرى تحد عن قصر الوقت أي ما هو أقصر وقت يمكن أن ألخص به الثورة الفيتنامية فقلت أستطيع أن ألخصها بًدقيقة واحدة، ضحك الجميع وقالوا لخص لنا الثورة الفيتنامية بدقيقة واحدة قلت الثورة الفيتنامية جد.. انتهت المحاضرة التفاصيل سنتحدث عنها عند الإجابة عن الأسئلة. وعندها ضحكوا أيضاً أنه نحن جد ومش جد وبدأ حديث ما معنى الجدية؟ فكان البعض يعتقد أن الجدية أن تحلف بالطلاق أنك جاد، والجدية ليست هكذا الجدية تؤكد أن هنالك جد أو ليس جد من خلال ممارسات معروفة ومن خلال إجراءات معروفة تؤكد أنه جاد أو غير جاد. أنا شخصياً فيما يخص إعلان الدولة لست مع ولست ضد ولست محايداً ولكنني أشك بجدية هذا القرار... ولم تصلني الجدية إما لسماكة مخي أو لنحافة الدليل ولكن النتيجة هي أنني لم أستطع أن أقتنع بجدية هذا القرار، وهنا لأهمية الجدية أستعير وأستشهد بموقف للأخ أبو عمار عام 1983 بعد مشروع الأمير فهد، جاء الأخ أبو عمار علي عدن وحضرت لقائه مع القيادة اليمنية أو القيادة العدنية كما كانوا يطلقون عليها في ذلك الوقت، وسُئل عن مشروع الأمير فهد فقال، وكان حاضراً من السعودية، فقال أنا لم أقل لهم أنا ضد ولا مع، لكن أنا سألت الأمير فهد أنت هل تحدثت مع الأمريكان في هذا الموضوع وإن تحدثت فما هو رأيهم، قال له والله لم أتحدث، قال له إذن لماذا تبلشنا في هذا الموضوع، إذن هذا موضوع غير جدي... في ذلك الوقت القيادة الوطنية أثنت على ذكاء وعبقرية وإبداعية الأخ أبو عمار أنه هكذا هو الرد السليم، أنه بما أنه ليس جاد تدوشوننا وتدوشون أنفسكم به لماذا؟؟ وليس معقولاً لمشروع تطرحه السعودية دون أن تستشير به أمريكا وان يكون مشروعاً جاداً والأمير أصبح ملكاً والمشروع بعده مكانه. واحتمال أن يموت الملك قريباً والمشروع بعده مكانه، فهذا يدل أنه فعلاً لم يكن مشروعاً جاداً. لذلك أنا أرى أنه في موضوع الندوة هنا قيل أن الخيارات الفلسطينية في نهاية المرحلة الانتقالية، هذه الدعوة وهذا العنوان، ولكن عند الحديث قالوا لا ما نريد بحثه الآن هو الخيارات الفلسطينية في نهاية المرحلة الانتقالية حول الخيار الأوحد، أنه هناك خيارات وسنرى هذه الخيارات لكي نتعامل مع الخيار الوحيد. وشكراً

الأخ أبو نزار:

بالتحديد هذا ما طرحه في بداية محاضرته الأخ د. زياد وقال أنه كيف تم خيار وعلينا لي عنق التاريخ قسراً لأجل تطويعه لخدمة هذا الخيار.

الأخ أبو فارس:

شكراً أخي أبو نزار، في البداية أريد أن أشكر الدكتور على محاضرته اللطيفة فقد تناول نقاط كثيرة في إيجاز شديد وأراحنا من نقاش طويل، ولو أن هذا النقاش دائر في الساحة الفلسطينية، وأرجو أن لا

يفهم كلامي الآن على أنه موجه فقط حول ما تكلم فيه الدكتور، يمكن أن يكون متأثراً بمجموعة قراءات في الفترة الأخيرة مما كتب حول إعلان الدولة.

حول كيف يتخذ القرار، ذكرت بشكل جيد أن هذه أزمة مزمنة... الخ، وأضيف عليه أن ما يتعلق بالأسئلة هل هذا هو قرار استراتيجي أم تكتيكي يمكن أن يؤجل أو لا يؤجل؟ هناك استعداد له أم لا؟ كلها أسئلة أعتقد تعود أيضاً إلى ما يسمى بالأزمة أو بالشيء المزمن لطبيعة الحركة السياسية الفلسطينية.

أختلف مع الدكتور حول قصة ان الموقف العربي ليس مضمون، هذا ليس شرطاً، بمعنى العرب إذا أزلنا الأمة العربية العظيمة التي ننتمي إليها، هؤلاء حكام نحن معنيين بفرض حقائق سياسية عليهم تاريخياً، حقائق مصلحة الشعب الفلسطيني يفرضها الشعب الفلسطيني. والدول العربية، اتخذنا مجموعة قرارات في الإطار الدولي ثم ألجمناهم فيه. كذلك الأمل ينسحب على الموقف الأوروبي، أعتقد أن هذه الدول ترسم مصالحها، وهناك اتجاه عام للاعتراف بمصالح الشعب الفلسطيني لإقامة كيان أو دولة حتى في الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الاتجاهات.

على كل حال هذا لا يمنع من أهمية قراءة ودراسة ومعرفة كيف ستكون مواقف هذه الدول.

نعود إلى مسألة أساسية أعتقد حول القرار، أريد أن أكون الليلة محامي الشيطان، أصبح السب على القيادة موضة، أنا أريد أن أفترض ، اعتدت أن قرارات القيادة السياسية الفلسطينية، وأنا اعلن ان القيادة السياسية الفلسطينية هي ما يسمى بالمؤسسة العرفاتية. بلا شك هذه المؤسسة فيها ما يسمى باللجنة التنفيذية والمركزية ومنظمات ومجلس .. الخ، هذه مسائل لا خلاف عليها ولا يوجد خلاف على أهمية دورها لكن العامل الحاسم في القرار السياسي الفلسطيني هو للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. أنا أعتقد أنه زعيم وطني جاد في قراراته، هكذا علمتنا التجربة السياسية طوال ثلاثين عاماً، سأفترض أن هذا الإعلان جاد من قبله وسأحاول أن أفسره.

الثغرة السياسية الأساسية في أوسلو مثلما أسميناها سابقاً أنها مساومة تاريخية غير مكتملة بمعنى أنها لم تحدد هدف المفاوضات النهائية بقيام دولة فلسطينية. إعلان الدولة الفلسطينية يحدد بوضوح شديد هدف هذه المفاوضات التي ستنتهي في 4/5، بمعنى أننا كقيادة فلسطينية نرى ونفهم هذه المفاوضات على أنها مسار سيؤدي فقط إلى دولة فلسطينية.

الجانب الآخر من هذا الموضوع أعتقد أنه، على عكس ما يعتقد الآخرين أو البعض أن الإعلان قد يؤدي إلى دولة في غزة، أو شيء شبيه، أنا أعتقد العكس تماماً، إعلان الدولة يقطع الطريق على أي محاولة من محاولات نتنياهو أو غيره لقيام كيان هزيل في غزة، وأيضاً أختلف مع من يقولون: هل هذا يعقّد أو يصعب، أو كيف سنتفاوض على قضايا مثل القدس واللاجئين والاستيطان، ونحن في هذا الوضع بعد إعلان الدولة. أنا أعتقد ما يلي: أن إعلان الدولة سيسهل المفاوضات حول القدس واللاجئين والاستيطان والسيادة، لماذا؟ هنا نأتي للنقطة الثانية التي أريد التحدث فيها ثم نعود إلى هذه النقطة.

مفهوم الدولة والكيانية، نحن نتحدث كثيراً حول الدولة واستحقاقاتها وما الواجب أن نعمله وكيف ننظم الجماهير، هذا الكلام مطروح منذ زمن وهو صحيح لكن عندما دار النقاش قبل أيلول/70، أول ما أعلنت فكرة الدولة، كان يقال الدولة المسخ... ودولة رجعية... وماذا سيخرج عنها، ونحن تركيبنا رجعي أصلا كفتح، كانوا يتهموننا هكذا، ماذا سيطلع من هذه الدولة. كتب المرحوم الشهيد البطل ماجد أبو شرار مجموعة مقالات بنشرة فتح، أذكر واحدة منها لا أنساها بحياتي، لأنها علمتني أمور كثيرة، كان يوقع باسم "فلسطيني جداً" كتب مقالة بعنوان "أُريد سجناً فلسطينياً"، ما معنى هذا الكلام؟ واحد ديمقراطي تقدمي، ويمكن أكثر شخص ديمقراطي وتقدمي في القيادة الفلسطينية كان ماجد أبو شرار، مع ذلك

كان يقول أريد سجن فلسطيني، بمعنى أن هناك شيء اسمه الكيانية الفلسطينية، "الفلسطنة" ، مفهوم الدولة مفهوم مركب، الدولة أهم تعريف لها، أنا لست خبيراً بهذه المسائل ولكن أشعر هكذا كمواطن من ثقافتي المحدودة، أن أهم شيء في الدولة أن الدولة تعني مجموعة من البشر ساكنين فيها، دولة الإنجليز، الفلسطينيين، الطليان.. الخ، ثم يقولون هذه الدولة لها سوق، ولها اقتصاد، ولها نظام اجتماعي، ولها حدود، لها مياه، مجال جوي، وشيفرة... الخ.

النقاش حول الدولة يجب أن يتلخص بمفهوم واحد، مفهوم الكيانية، وأن لا نخلط بمفهوم الكيانية والدولة، لماذا؟ عندما كنا في تونس ووقعنا أوسلو، قبل أوسلو، وعشية أوسلو، كنت أزعج أبو مازن دائماً، أنه ماذا سنجلب في هذه المرحلة ومن أين نبدأ، نبدأ من البسبور، دولة كيانية، كان يضحك. من كان عنده أوهام وما زال أن ميزان القوى الإقليمي والمحلي والعالمي يسمح بأكثر من كيانية في هذه المرحلة أنا أعتقد أنه لا يقرأ الواقع جيداً ولا التاريخ ولا حتى المستقبل. أي حديث عن السيادة، عن استقلال اقتصادي، عن حل لمشكلة القدس، للاجئين، للاستيطان، في الخمس أو عشر سنوات القادمة هو حديث أناس غير مسؤولين، مثاليين، متحمسين، رغبويين، هذا في أحسن أحوالهم.

الوضع الداخلي، أنا موافق على كل الكلام الذي تفضلوا فيه، لكن أعتقد أن تاريخنا الفلسطيني طوال عمره هكذا، عندنا تناقض موضوعي بتركيبنا وعملنا. نحن نناضل من أجل فلسطين وعندنا وضع تنظيمي وإداري سيء، أنا أذكر ذلك منذ أن دخلت فتح، والاخوان الذين عاصروها، قبل 65، وظاهرة البادي عواد، والأغوار، والدوريات الخطأ، والنقود الخطأ، من عمان قبل ال 70، من يعرف هذا الكلام، يرى أن الأمر لم يتغير، كبرت بالكم وليس بالنوع والجوهر، بالتالي أنا أقول أن هناك قانون بسيط، هذا القانون نابع من مسألتين، عجز المجتمع السياسي الفلسطيني عن فرز حركة سياسية حديثة ومعاصرة، ثانياً، ضرورة النضال الوطني في ظروف حديثة ومعاصرة. هذه هي الأزمة التي نمر بها، لذلك عندنا قيادة وطنية عظيمة شديدة الأصالة الوطنية وشديدة بالإخلاص وحب فلسطين، وهي في نفس الوقت تحمل الكثير من السلبيات على صعيد الإدارة والتنظيم وتنظيم المجتمع والشعب.

الشعب الفلسطيني يحلم بدولة وأكثر من ذلك، يحلم بدولة فيها نظام يرضى عنه الشهداء. ما يجري هو ضرب للحلم. هناك مشروع لبناء دولة غير محترمة على الصعيد الداخلي، هذا أدى إلى ضعف إيمان الشعب بفكرة الدولة. هنا المشكلة وهنا الحل. نحن كسلطة نقدم مادة لحكومة نتنياهو من خلال سوء استخدام السلطة وممارساتها الفاسدة، يركب عليها الاحتلال من خلال أجهزته الموجودة في أوساطنا في كل مكان، سياسات تفجيرية للمجتمع الفلسطيني.

ملاحظة أخيرة فقط، أعتقد أن التراجع عن هذا الإعلان ضار جداً ، يتلخص النقاش أكثر كيف نبحث في الإجراءات العملية المحددة التي علينا أن نطالب بها القيادة السياسية كي نجسر الفجوة ما بين القيادة السياسية والسلطة وما بين الشعب الفلسطيني. شكراً

الأخ خالد:

من أجل تحاشي تجاوز الوقت، الذي وقع فيه الأخ واصف فأنا أقدم مداخلة مكتوبة.

أولاً: أتفق مع الأخ زياد حول ضرورة تكريس منهج جديد لآلية اتخاذ القرار، وأن هناك أزمة مزمنة في عملية اتخاذ القرار الفلسطيني.

ثانياً: أرى أننا كفلسطينيين نرتكب خطأ استراتيجياً، إذا جعلنا موعد 4/5 يمر دون القيام بأي خطوة لها دلالة وارتباط مع تحقيق الاستقلال وإقامة الدولة، وهنا لا بدّ من تحديد مفهومنا للدولة.

نحن مفهومنا للدولة، دولة كاملة السيادة وحدودها حدود عام 67 لا تنازل عن أي شبر عن هذه الأرض التي نتحدث عنها. لكن في مفهوم الدولة هناك إسرائيليين، وحتى نتنياهو عنده استعداد أن يتعامل مع الدولة، وتحدث في أكثر من مؤتمر صحفي، قال: بعد الموافقة على الاستيطان، بعد الموافقة على ضم القدس، بعد الموافقة على إلغاء حق العودة، يطلقون الاسم الذي يريدونه، امبراطورية وليس دولة.

ثالثاً: أعتقد أن السؤال الهام هو: هل توقيت إعلان الدولة هو توقيت نهائي أم تكتيكي يمكن التفاوض عليه حول تأجيله مقابل بعض المكاسب؟ وبنظري يجب أن نكون على مستوى عالٍ من الجدية والمسؤولية لخطورة هذا القرار، ولذلك يجب أن يتوقف البعض عن التصريح عن الطابع التكتيكي للقرار، لما يشكله ذلك من إرباك لدى الجماهير، فهذا القرار من المفترض ومن المنتظر أن يلعب دوراً سياسياً وتعبوياً عند الجماهير الفلسطينية، ويجب أن يترافق مع تكريس أمر واقع جديد اعتباراً من 4/5.

ولكن كيف يمكن التحضير لإعلان الدولة في ظل الموافقة الفلسطينية المعلنة بشأن المبادرة الأمريكية، خاصة وأن أحد أهم البنود في هذه المبادرة ينص على عدم تغيير الوضع القانوني السائد في مناطق الضفة والقطاع. وهنا أرى أنه لزاماً على السلطة الفلسطينية الإعلان عن فشل المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية، ووقف أية اتصالات أو مفاوضات حول ما يسمى بالورقة الإسرائيلية، التي لم يكن بالإمكان طرحها لولا موافقة السلطة الفلسطينية على الأفكار الأمريكية.

لا بدّ من تحويل اختلال ميزان القوى التفاوضي والاقتصادي والعسكري مع إسرائيل، لا بدّ من تحويله إلى حافز أساسي للبحث عن آليات لتفعيل طاقات الشعب الفلسطيني وتوسيع جبهة حلفائه بهدف تحسين ميزان القوى.

على الصعيد الداخلي، لا بد من تعزيز جبهتنا الداخلية وخلق الظروف الملائمة لحشد كافة القوى، وفي هذه الظروف تصبح الديمقراطية شرطاً أساسياً رئيسياً للإنقاذ الوطني بعد كل الكوارث التي حلت بالشعب الفلسطيني خلال خمسين عام.

لا بد من إعادة النظر بمجمل نهج عمل السلطة الفلسطينية باتجاه تطوير الأداء، وتجاوز السلبيات، وردم الثغرات. يجب أن نتطلع إلى تطوير نشاط شعبي كفاحي، يجمع بتوازن وموضوعية بين المهمات الوطنية والاجتماعية ويربط بجدلية خلاّقة بينهما، لا يمكن إقناع الجماهير بالمشاركة في الكفاح إن لم ترى فيه تعبيراً عن مصالحها المباشرة. لا بدّ من الاستعداد والعمل لتحويل هذا القرار إلى حافز ومدخل لعملية نضالية متشعبة. وباختصار أقول نعم لإعلان الدولة، لكن يجب تحقيق العديد من الشروط والتي ذكرت بعضاً منها في بداية حديثي. وشكراً

الأخ عيسى:

بالنسبة للوضع القانوني الذي كثر الحديث عنه، أنا أعتقد أن القضية قضية سياسية أكثر منها قانونية، أنا مع أخي أبو نزار في 181، و 194، الوضع القانوني والقصة القانونية ليست مشكلة بالنسبة للقضية الفلسطينية بقدر ما هي قضية سياسية وقضية نضالية، هي تعلو على القانون وإسرائيل أصلاً بالأساس ليست دولة قانونية بالمفهوم الإنساني الحديث.

لا شك أننا نستطيع إحراج إسرائيل في إعلان دولة فلسطينية في 4/5 لكن هذا الإحراج يجب أن لا ينسينا الواقعية على الأرض. أي تهديد نتنياهو بإعادة الاحتلال، هذا بتقديري ليس كلام زعماء عرب يريدون أن يرموا إسرائيل في البحر وثاني يوم لا يرموها، هذه دولة مسؤولة وهذه دولة ذات مصداقية إذا قالت فعلت. أنا لا أحبط مشاعر، ولكن يجب أن نتعامل مع هذه التهديدات على الأقل بوضع رد فلسطيني

ملائم لها. لحد الآن أنا أرى أن قدسية هذا الموعد التاريخي أعلى من إعلانات استهلاكية يومية بدأ الحديث عنها باعتقادي متأخر جداً. ليس مثلما قال أحد الاخوة أن هذا الكلام نتحدث فيه منذ 5 سنوات أو 10 سنوات ليس صحيحاً، هذا الكلام جاء وتم التركيز عليه بعد فشل المفاوضات وانسحاب النبضه الثانية، هذا واضح، وأنا بتقديري وليسمح لي الدكتور زياد أن أجيب على بعض الأسئلة المشروعة التي طرحها، في أن هذا الموضوع لا زال حتى الآن بالنسبة للقيادة الفلسطينية موضوعاً تكتيكيا وليس استراتيجيا، الاستراتيجية أمر معلن والتكتيك أمر سري، أنا أعلن شيء استراتيجي أريد أن أحرر فلسطين، كفاح مسلح استراتيجي، كيف سأمارس الكفاح المسلح، هذا التكتيك أنا حر فيه. إذا تم الإعلان عنه لم يعد ليكون تكتيك، نحن لحد الآن لم نبن تكتيكاً يخدم هذه الاستراتيجية التي طلع قرارها البارحة أو اليوم. كان الحديث في السابق أنه ماذا سنعمل في 4/5، طرحنا بدائل، ووضعنا خيارات واحتمالات، لم تشكّل حسب معرفتي لحد الآن لجنة عليا لمناقشة هذه الاحتمالات الواردة في 4/5.

بالنسبة للوضع الداخلي، أنا احتمال أن أختلف مع كثير من الاخوان، أن الوضع الداخلي ليس كثيراً جيد، وليس صحيحاً أن شعبنا بضربة صافرة يطلع جميعه بالشوارع، وهذا ليس ناتجاً عن تقاعس الشعب الفلسطيني، بقدر ما هو ناتج عن سوء إدارة السلطة الفلسطينية الحالية وسوء تعاملها مع الناس، والهوة السحيقة التي تبتعد يوماً بعد يوم بين القمة والقاعدة. فأنت تريد أناساً يدافعون عن قضية يجب أن يكون هؤلاء الناس مؤمنين أولاً بالقضية ثم مؤمنين بقيادتهم، ثم مؤمنين بأداء هذه القيادة. قد يكون الناس مؤمنين بالقضية، لكن بالنسبة للقيادة وأدائها أنا أشك بذلك كثيراً. وشكراً

الأخ إياد:

في البداية أريد أن أؤكد أن إعلان قيام دولة فلسطينية هو إعلان مقدس وحق للشعب الفلسطيني.

القيادة الفلسطينية دائماً تتبنى الفكر التبريري، كثير من المواقف أو كثير من القرارات أو الإعلانات يمكن التراجع عنها بتبرير أنه كان هناك ضغط أحداث، أو نتيجة موقف سياسي معين، اتخذنا هذا القرار. في اتفاق أوسلو مثلاً كان تبرير القيادة الفلسطينية هو أن حرب الخليج هي التي دفعتنا إلى التوقيع على هذا الاتفاق ونحن حشرنا في الزاوية ومن ثم لم نجد أمامنا خيار إلا التوقيع على هذا الاتفاق، عندما وقّع هذا الاتفاق، قرأنا الاتفاق، ملاحظاتنا...، قالوا لم يكن بالإمكان أكثر مما كان، وبرروا أننا لن نستطيع أن نحقق أكثر مما أنجزناه باتفاق أوسلو. فأنا أخشى ما اخشاه أن يكون هذا القرار هو قرار تكتيكي وليس استراتيجي، فيجب قبل أن نفكر بالخطوات القادمة أن ننطلق من أن هذا القرار فعلاً هو استراتيجي، إن كان قرار استراتيجي يجب أن نحضر الشعب الفلسطيني إلى هذا الموعد، وإلى هذا التاريخ. بحيث يكون الشعب الفلسطيني فعلاً على موعد لإعلان قيام دولة فلسطينية، والقيادة وكل القوى الفلسطينية تحضر لهذا الموعد، ولكن إن كان قرار تكتيكي، باعتقادي أن الشارع الفلسطيني محبط، ولا يحتاج إلى إحباطات جديدة، أي إذا كان قرار تكتيكي يمكن أن نتراجع عنه، ولدينا تبريرات كثيرة، مثلاً أننا اتخذنا هذا القرار تحت ضغط الأحداث نتيجة تهرب الطرف الإسرائيلي من تنفيذ المرحلة الثانية أو أن هذا الإعلان كان تهديد للجانب الإسرائيلي والآن الجانب الإسرائيلي يمكن أن ينفذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار ونجد أنفسنا تحت ضغط أمريكي أو ضغط إسرائيلي أو ضغط قوى دولية أخرى، باعتقادي أن التراجع عن هذا الموعد سيزيد من إحباط الشارع الفلسطيني الذي أحبط، بالتالي إن كان هناك في المستقبل موعد آخر لإعلان الدولة سيكون الشارع الفلسطيني غير متجاوب مع هذا الإعلان.

أريد أن أؤكد على نقطة واحدة، يجب أن تحدد القيادة الفلسطينية بشكل واضح ودقيق، هل موعد 4/5 هو تاريخ مقدس لإعلان هذه الدولة أم هو مجرد مناورة سياسية أو مجرد تكتيك للضغط على الجانب

الإسرائيلي أو على أمريكا للحصول على بعض التنازلات من الجانب الإسرائيلي، فأنا أحذر من التلاعب بعواطف الشعب الفلسطيني، أن إعلان الدولة سيأتي في 4/5 وجهزوا أنفسكم لهذا الموعد، ومن ثم نأتي ونقول لا، تراجعنا، أصبح هناك مواقف معينة... وكذا...، باعتقادي هذا الموضوع ليس موضوع سياسي.

الاخت سامية:

اليوم أريد أن أتحدث باسم مواطنة عادية، لا علاقة لي بالفلسفة الأكاديمية، أنا أتيت إلى هذه الندوة لأننا منذ فترة مشغوفين بقصة إعلان الدولة، وكان يحب أي واحد أن يسمع ماذا يقول الناس في الأجواء السياسية العليا، لأنه يعرف ماذا يقول الناس في الشارع.

إنه أمر خطير أننا أصبحنا نناقش هل إعلان الدولة، هدف أم وسيلة، بينما إعلان الدولة كان هو الهدف الوطني الاستراتيجي، اختلف من كامل التراب إلى جزء من أرض فلسطين، لكن هو الهدف الاستراتيجي. فالمشكلة، كيفية اتخاذ القرار التي طرحها الأخ الدكتور، أن كيفية اتخاذ القرار تجعلنا نناقش الآن إعلان الدولة هل هو هدف أم وسيلة، بالتالي أنا برأيي نحن نضع نقاش إعلان الدولة على أرضية خطأ من الأساس، لأنه لا يجوز أن يكون وسيلة. من هنا فإعلان الدولة بالتوقيت المطروح به خطير والعودة عنه أيضاً خطر، لأن ذلك يعني العودة عن الهدف الوطني الا ستراتيجي، بالتالي القيادة السياسية وضعتنا في مأزق، كيف سنجسد إعلان الدولة وبذات الوقت لا يجوز لنا العودة عن إعلان دولة هو يمثل هدفنا الاستراتيجي الوطني. هذه أول نقطة لا يوجد لها إجابة حتى الآن.

أمر آخر أنا فعلاً من الناس أرى أن في قرارات الشرعية الدولية الكثير لصالح القضية الفلسطينية، وثاني ندوة أسمعها وأسمع عن الشرعية الدولية. يمكن فترة المفاوضات وضمن الموقع الذي يشغله الواحد، أصبح يبحث في قرارات الشرعية الدولية، وقال لماذا تنفذت القرارات في العراق أما في فلسطين لم تنفذ. كل قرارات الشرعية الدولية لا تمتلك آلية التنفيذ، "نبلها ونشرب ميتها"، الضالعين في القانون يبحثوا عن البند ويقولوا لي لا تمتلك آلية للتنفيذ، بالتالي لدينا قرارات في الشرعية الدولية تعترف أن هذه أراضي فلسطينية وحتى القدس الشرقية زمن الانتفاضة صدر قرار بأنها أراضي فلسطينية، أين آلية التنفيذ؟ أنا دائماً عندي خوف، أن الشرعية الدولية يجب أن نستعملها لكن نهرب من فشل إلى فشل آخر، أيضاً هذا مشكلة وإحباط.

بالنسبة للقضية الآخرى، أنا فعلاً محبطة قليلاً من قياداتنا السياسية مجتمعة، من قال أن التفاوض لم يكن شكل من أشكال الصراع. يبدوا أننا لم نتعامل مع المفاوضات على أنها شكل من أشكال الصراع. بما أن هناك تفاوض يعني أن الصراع لم ينتهي. من منع الناس أن تستمر في أشكال من الصراعات الأخرى، كأنه إعلان الدولة يجب أن نعبئ الجماهير...، فعلاً الواحد لم يعد ذهنه يستوعب، الناس من المفروض أنها من قبل أوسلو وبعد أوسلو وحتى اليوم معبأة، و من يقول أن الشعب محبط، أذكر فقط أن الشعب كان البارحة على الحواجز، وكان هناك إصابات وجرحى، وعلى حواجز في الخليل. اين القيادات السياسية التي تعبئ وتجعل منطقة تنتفض مع منطقة أخرى في نفس الوقت. أيضا "الحق على الجماهير" هذه مقولة سقطت منذ زمن. صحيح الشعب محبط، لكن العجز - أنا أتفق مع الأخ أبو فارس - هو في القيادات السياسية التي لا تستطيع أن تستثمر زخم هذا الشعب للاستمرار في أشكال أخرى من الصراع مع العدو. المستوطنات ماذا ننتظر؟ أبو غنيم، طلعت الناس وضجت، خلصت، رأينا الجرافات تعمل ونحن نمر بطريق الخليل!.. بيت إيل تتسع يوماً بعد يوم، من قال هناك إعلان دولة أو لا يوجد هناك إعلان دولة، انتهت أشكال الصراع الأخرى لمقاومة الاستيطان على أرض فلسطين، لا نحمّل أيضاً كثيراً من عجزنا في بعض الأوقات على مواقف سياسية، هذا باعتقادي لا علاقة له بإعلان الدولة، أن ننتظر

إعلان الدولة، أن نعبئ الجماهير، لنحشد الجماهير لنقارع العدو، من المفروض أن تكون هذه آلية مستمرة في نضالنا. فأنا عندي مشكلة في طرح كهذا.

القضية الأخرى حول موازين القوى، الكلام صحيح، لكن علمونا في الصغر عندما دخلنا على السياسة، أن هناك دائماً عامل موضوعي وعامل ذاتي، ويبدو في الفترة الأخيرة كل تحليلنا قائم فقط على ما هو العامل الموضوعي، ولا أحد تحدث عن كيفية النهوض بالعامل الذاتي، بالتالي موازين القوى تحتاج إلى العاملين لكي تتغير، عامل واحد تأتينا بركات كلينتون صعب أن تزبط معنا لوحدها.

بالنسبة إلى قضية أخيرة، أنا برأيي قضية الوحدة الوطنية نتحدث كثيراً بها، الجبهة الداخلية وتماسك الجبهة الداخلية...الخ، الوحدة الوطنية على ماذا، حول ماذا؟ ما هو البرنامج الذي ستتم حوله الوحدة الوطنية؟ القضية ليست "بوس لحى"، وليست مناسف كما كنا نقول سابقاً أنه بعد كل طوشة هناك منسف...، القضية فعلاً هل أصبح هناك برنامج واضح للمرحلة القادمة لكي تتكرس فعلاً الوحدة الوطنية، أم "نبوس لحى بعض" ثم نسمع أن الناس تناقضت والمنابر ظهرت من هنا ومن هناك...، الوحدة الوطنية ضرورية، ولكنها تحتاج إلى مضمون. ما هو مضمون تماسك الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية الفلسطينية. لم أسمع لغاية الآن ما هي الشروط لكي تتم هكذا وحدة، وفعلاً نغيّر في العامل الذاتي.

قضية شكل الدولة، أنا آسفة أقول، كانوا يقولون سابقاً "مثلما أنتم يولى عليكم" بالتالي أنا أرى أعضاء المجلس التشريعي يشكون، وأعضاء اللجنة المركزية يشكون، وأعضاء اللجنة المركزية يشكون، وقيادات سياسية كذلك... من المسؤول... في النهاية أنا خائفة من هذا الشعور بعد أن دخلنا إلى الأرض، وبعد أن أتت السلطة للناس الموجودين على الأرض، كأننا أصبحنا متفرجين وتغير حالنا من صانعي أحداث إلى متلقي أحداث وأنا برأيي هذه مشكلة جدّية. شكراً

الأخ أبو محمد:

الجلسة غنية بوجهات النظر الموجودة فيها، وهي واضحة بين اتجاهين، وهذا شيء طبيعي، لا مانع ولا بأس أن يكون هناك صراع آراء ومواقف فيها. وواضح الاتجاه مع السير قدماً في الحركة باتجاه الدولة الفلسطينية بمختلف الأشكال الملائمة لها، وحركة أخرى تقول مهلاً، حتى أن بعض الاخوان يقول هذه إعلان حرب، وطبعاً إعلان حرب، أي واحد الغائب أو الحاضر منا فوراً يقول لا نريد، أي حرب سنعمل، لا يوجد مجال لدينا. هل من المعقول أننا سنعلن دولة لإقامة حرب، لا أحد يفعل ذلك منذ البداية هل يجوز لأحد لم يلبث أن قام من تحت "العصاة" أو لم يقم بعد من تحت "العصاة" حتى يعلن حرب فعلاً، هذا غير موجود في الدنيا كلها. من أين هذه التهمة، لا أدري. لا هي بالعكس، من أجل أن يكون هناك سلام حقيقي، لا تبقى النطنطة والمرمرة... الخ، على أقل بهذا الاتجاه وهذه النية وهذا الحق لنا أن يكون لنا دولة، وكما ذكر عدة اخوان منا، تاريخياً وحقوقياً منذ القدم لليوم ونحن نتحدث عن هذه الحقوق. مع الأسف لأنه كان تاريخياً طمع صهيوني في بلادنا، وانتصروا علينا لأسباب عديدة، أصبح عندنا انبهار، وحتى خطفوا عقولنا، إذن كل شيء يقولوه أو كل شيء يريدونه هو الذي يحدث، كأننا مسلمين إليهم بقدرة إلهية، هذا ليس واقعياً.

كان أي واحد يمكن أن يتحدث ممن يسكنون هنا مع منظمة التحرير في الشام أو بيروت أو في عمان، يحكم خمسة سنوات، وعندما تم الاعتراف بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، اضطروا أن يغيروا، مسألة الدولة الفلسطينية كانوا رافضينها تماماً، الآن هناك نصف الموجودين في إسرائيل يقولون نؤيد وأحياناً يتراجعوا عن ذلك.. إذن هناك حركة في العملية السياسية.

نقطة أخرى أود الإشارة إليها، حرام، وهذه ملاحظة للدكتور، بأي حق أنه كان الموافقة على الشرعية

الدولية سنة 88 بالموافقة على الشرعية الدولية والانطلاق منها في قرار التقسيم بحقنا في قيام دولة فلسطينية وتقرير مصيرنا والمذكور في قرار التقسيم والاستناد له في إعلان دولة فلسطينية، هذا كان المقصود منه غطاء لأن نوافق على قرار مجلس الأمن والذي هو من جملة الشرعية الدولية فيها، مع أنه كان مطلباً لكل أصدقائنا في العالم، الذين كانوا يقولون لنا يا ناس لا تبقوا تقولوا نريد تحرير كامل التراب الفلسطيني، خطأ، هذا شيء غير عملي وغير واقعي، اطلبوا الشرعية الدولية، هناك يوجد مجال لمساندتكم وتأييدكم، كما يوجد مجال لفتح أبواب التأييد العالمي المعنوي، وهناك أساليب مادية..، وهذا التأييد نشعر به نحن، فكل يوم وكل ساعة نسمعه، في مواقف الدول، وإن كانت أمريكا وإسرائيل منعزلتان. حرام علينا كثير أن نبلي أنفسنا. ولا يشبه بالموقف المطروح الآن، أولاً قضية الدولة ليست قضية مختلقة، كنا نقول ليسقط قرار 242، ومن يوافق عليه يكون خائن، كان وقتها هناك تغيير موقف، بينما إعلان الدولة الفلسطينية فنحن منذ زمن قررنا ذلك، ما هو برنامج منظمة التحرير، من الثمانينات لليوم، عن قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس في حدود الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 67، وإلى آخره من المطالب ضد المستوطنين، ومشكلة اللاجئين.. الخ. وعندما اعترفوا بمنظمة التحرير نأخذ بالاعتبار أنهم اعترفوا بمنظمة لها برنامج واضح، وهي قيام الدولة الفلسطينية، أي لم يتفقوا مع بائع ترمس، لا هيئة سياسية لها برنامجها السياسي وهو الدولة الفلسطينية. أي إعلان الدولة ليس مفاجأة، فهو معروف من القدم أن المنظمة تسعى لذلك. يجب أن نحسب الحسابات الآن في مواقف الخصم والخصوم الداخليين والخارجيين، وما يترتب علينا في المسائل الداخلية وفي السياسة الخارجية. والقيادة تأخذ بالاعتبار هذه الأمور بنشاطها المحلي والعربي والدولي. هذه عملية صراع، كانت ولا تزال لأن تتحقق على الأرض بشكل كامل، موجودة الآن بشكل جنين، نعرف ذلك ولا نتجاهله، هناك أناس منا يتجاهلوه، مستعد أن يتحدث عن كل شيء إلا عن وجود سلطة في هذه البلاد! لا يريدون الاعتراف بأن هناك شيء فلسطيني. شكراً

الأخ كمال الشيخ:

أولاً مساء الخير للجميع، منهجية التفكير الأكاديمي التي تفضل فيها الدكتور زياد، وهو واصف نفسه بأنه رجل أكاديمي، هي حق وضرورة هامة وتفصيلية يمكن أن أوصفها بأنه تحليل أو تقدير موقف سياسي سليم، ولكنه لم يأخذ بعين الاعتبار إمكانية تجاوز الواقع، ومن هنا تبرز أهمية أن القرار الذي يتم اتخاذه ضمن الاستنباطات والأحكام التي توصلت إليها ستكون قاصرة بالقطع. أعني بذلك بأن تقدير الموقف السياسي كتقدير الموقف العسكري أين ما كان، له طرفان، نحن، عدونا، ماذا يريد، ماذا نريد، هل الوسائط، والوقت، والوسائل والإمكانات والظروف العربية والدولية والفلسطينية تدعوني أن آخذ هذا الموقف أم لا، ماذا يمكن للعدو أن يتصرف لو أخذت هذا الموقف أو هذا القرار. إذا ما أخذت التحليل المنهجي الأكاديمي البحت كما سمعتم من أخي الدكتور زياد وأخي الدكتور حسن لن تجرؤ قيادة أن تأخذ قراراً وهذا ليس من طبع القيادات. هنا يبرز أهمية يجب أن يحكم منطقنا منهجية التفكير الثوري، لأننا نحن الأضعف ونحن الأقل إمكانات، نحن ضدنا الموقف العربي الداخلي وأنا عربي حتى الثمالة وأعتز بعروبتي وقوميتي لكن واقع موضوعي، ضدنا الموقف الدولي بمجمله، إذا ما أخذنا موقفنا مع الموقف المعادي، ليس ضدنا لأنه ضدنا، هو مع عدونا أكثر منا فهو ضدنا بالقطع، سيكون ذلك وأهدافنا. السؤال المطروح نفسه، هل نبقى تحت الاحتلال إذا ما انتهت الفترة الانتقالية؟ التخوف من أن نأخذ قراراً شجاعاً ثورياً نتجاوز به الواقع، وأن يعاد الاحتلال 3% معنى ذلك توسيع الاحتلال، يجب أن نرى الأمور بوضوح، حتى الآن نحن وطن في مجمله تحت الاحتلال، القرارات الاستراتيجية التي تتعلق بحياة شعبنا في حريته وفي حركته وفي تنقله وفي اقتصاده وفي حياته اليومية قد تصل إلى درجة قرار بالزواج ما زال في يد العدو. يجب أن نكون واقعيين، هنا تبرز أهمية أن يؤخذ قراراً ثورياً على تقدير موقف ثوري، لأنني

لا أملك الإمكانات ولأن الوقت ليس في صالحي، ولأن الموقف الدولي ضعيف في جانبي، ولأن الموقف العربي غير مأمون وغير موثوق وغير مضمون، يجب أن يحكم تصرفاتي منهجاً ثورياً، أن آخذ قراراً شجاعاً أتجاوز به الواقع بكل حيثياته شريطة أن أكون على استعداد أن أدفع ثمن القرار يمكن أن أتخذه. من هنا أرى بأن القرار الذي إذا كان اتخذ، وأنا لا أعتقد أن هناك قراراً واضحاً محدداً في مثل هذا الاتجاه، ولكن إذا كان قرار السيد الرئيس الذي أثق بأمانته الثورية وبنضاله الثوري وبتاريخه النضالي وبشفافية رؤيته التاريخية بتجربة 30 عاماً ملاصقاً له، أنه أخذ قراراً ثورياً يعرف الواقع ويتجاوزه بكل حيثياته بكل ثمن يمكن أن ندفعه، ليس لأنه قرار صحيح، ولكن لأنه القرار الذي يجب أن يؤخذ، وإلا سنبقى تحت الاحتلال. ومهمة قيادة أي قيادة، مطلق قيادة في التاريخ تحلل الأمور مستعينة بأكاديمييها ومثقفيها ورجال الفكر فيها تستنبط الأحكام، تأخذ قراراً على استعداد أن تدفع ثمنه، وأنا أقول لكم أن البدائل لكل ما نسمع على الإطلاق، إذا لم نعلن، سنبقى تحت الاحتلال، أو أن يتوسع الاحتلال، 3 عند السلطة، أنا كرجل عسكري لا أرى أن إمكانية المناورة عندي ستكون أقل فيما لو حاول احتلال المناطق الفلسطينية لتساوي 3%. لماذا التردد. أنا إذا كان هناك قراراً في رأيي أنه هو الذي يجب أن يؤخذ، أو نبقى تحت الاحتلال دون اتخاذ أي قرار، فنحن أصلاً محتلين، مرة أخرى الوضع الأكاديمي مهم، ولكن تحليل الواقع الموضوعي لا يخدم المصالح العليا الا ستراتيجية إذا أخذت فقط التحليل الأكاديمي، باختصار بعين الاعتبار يجب أن يكون هنالك منهجاً ثورياً لاتخاذ قرار مستعدين أن ندفع ثمنه. شكراً

الأخ أبو الهيثم:

أنا كنت أصغي بانتباه لكل ما قيل من مداخلات ومن أفكار في هذا اللقاء الهام، وأعتقد أنه الآن يفتح أوسع حوار تشهده الساحة الفلسطينية منذ أن دخلنا أرض الوطن، حول موضوع مصيري، موضوع يشكل نقطة إجماع وهو قيام دولة فلسطينية، وهذا الحوار الغني الذي يدور الآن في الشارع الفلسطيني، في كل بيت فلسطيني، في مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، في لجان المجلس التشريعي، في المجلس الثوري، في كل مكان، هو حوار غني فعلاً ويذكرني بالحوارات التي دارت بعد عام 73 عندما طرح موضوع السلطة الوطنية. وإذا كان الحوار في ذلك الوقت قد أخذ رأي "مع" حوار الرأي الذي يقول مع، وحوار الرأي الآخر الذي هو ضد، وانجلى الحوار بعد سنوات طويلة على وفاق حول برنامج مرحلي، دولة فلسطينية مستقلة، على حدود الأرض المحتلة عام 67، فإن الحوار الآن مختلف تماماً، حوار يجد نقطة إجماع حول ضرورة قيام الدولة ولكنه يتحدث عن شروط وعن مخاوف، وعن محاذير وعن مجازفة، يتحدث عن هل هو قرار استراتيجي أم تكتيكي؟ وكيف نخلق أفضل الشروط لإعلان هذه الدولة؟ هذا الحوار بهذا المعنى صحيح، ولا أظن أن هناك فرد واحد يمتلك الإجابة، نحن جميعاً معاً نستطيع أن نحدد هذه الإجابة، مثل هذا الحوار الذي يجري هنا، ولكي لا يبقى حوار مجموعة من المثقفين في قاعة مغلقة، كيف نستطيع أن نضع آلية ونحول هذا الحوار إلى فعل، أنا أعتقد أنه يجب أن يكون هناك استخلاصات من هذا الحوار، لا يكفي أن تقول كلمتك وفقط. سهرنا ثلاث ساعات ونحن نسمع أفكار وملاحظات وفي الآخر كل يذهب إلى بيته واكتفينا بأننا نحن نفسنا نعمل لقاء، نثقف فيه أنفسنا فقط. لا نريد من هذا اللقاء الجاد، أن يصل إلى استخلاصات توضع أمام صناع القرار في الساحة الفلسطينية، أو من يصنعون القرار، أو من يصنع القرار، أي لا بد من أن ننقل الاستخلاصات التي نخرج فيها من هذا اللقاء إلى أفكار مكتوبة، وأنا أتمنى لو أن مثل هذا اللقاء ينقل على شاشات التلفاز حتى المحلية إن أمكن، لما لا، أو نطلب أيضاً من الأخ أبو نزار، أن مكتب الشؤون الفكرية والدراسات يفرّغ الحوارات التي تدور هنا، وتطبع في كراريس في كتاب حتى يستفاد منها، ولكن أهم من كل ذلك، أننا بكل لقاء يمكن أن نطلع بعشرة جمل مفيدة نكتبها ونقول بأن المجتمعين الذين ناقشوا في مكتب الشؤون الفكرية والدراسات

موضوع قيام الدولة الفلسطينية، وصلوا إلى الملاحظات التالية، إلى الاستخلاصات التالية، إلى التوصيات التالية. وشكراً

الأخ أبو نزار:

شكراً أخ أبو الهيثم، شكراً لجميع الاخوان الذين تحدثوا. حقيقة يمكن دار حوار حول موضوع القرار وكيف أُخذ، لو أتينا إلى التاريخ، عندما أعلن فلسطينيا في 15 نوفمبر عن إعلان الاستقلال، كان في حد ذاته قرار، وعملية تطبيق القرار هو الذي نحن فيه الآن. إلى جانب أنه حتى في كل قرارات المجالس الوطنية، كان الحديث عن الثوابت الفلسطينية، دائماً نقول حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، هناك قرار مأخوذ سابقاً والمطلوب من الجهات التنفيذية أن تنفذه، وعندما صرح الأخ أبو عمار أكثر من مرة، أن هذا استحقاق تاريخي بالنسبة لنا، في هذا الموعد، نهاية حقنا أن نقوم بهذا العمل. يمكن أكثر واحد كان موقفه واضحاً جداً في هذا اللقاء هو الأخ أبو داود، وأنا أعرف الأخ أبو داود، وهو أكثر من أي واحد منا حرصاً على الدولة الفلسطينية، لكن مشكلته أنه صاحب شعار "من جرب المجرب عقله مخرب" هو الثقة الغائبة، والوضع الداخلي هو الذي يخيفنا جميعاً، كلنا عندما نقف عند القصة نقول الوضع الداخلي، نحن غير خائفين من وضع العرب، يمكن الأخ أبو فارس قال عمرهم العرب ما أخذوا لنا شيء، نحن دائماً ننتزع منها، والدول نحن دائماً ننتزع منهم، لكن مشكلتنا في وضعنا الداخلي. وهنا جوهر لقاءاتنا القادمة انشاء الله وكل الاخوان مدعوين سيكون "ماذا علينا أن نفعل؟" باعتبار أن هنالك قرار ويجب أن يكون هذا القرار استراتيجي، ويجب أن لا تتاح الفرصة لأي إنسان أن يتلاعب بهذا القرار ليحوله إلى تكتيك، وهذا قرار اللجنة المركزية كما أنا سجلته في الجلسة، أنه لدرجة لا يجوز نتيجة لأي اتفاق مع الأمريكان أو الإسرائيليين حول المبادرة الأمريكية بأن يتضمن ذلك عدم حقنا في إعلان الاستقلال في هذا الموعد، هذا قرار، أنا أتعامل معه باعتباره أنه قرار استراتيجي، وأنا مكلف بهذه الجلسات أن نعبئ كادرنا وننزل إلى المؤتمرات الحركية التي نعملها على الأرض لكي يعرف الناس أن هذه هي مسؤوليتهم جميعاً، الناس يسألوننا هل معقول هذا الوضع فقط تقولون لنا، هناك أمور كثيرة يجب أن تؤخذ، إذن كلنا يجب أن نناضل من أجل كيف نغيّر، كل أخ من الاخوان..، نحن في جلسة سابقة حول القضاء والسلطة القضائية، يمكن ليس الجميع عبّر عن رأيه، لكن طلبنا من الاخوان، أن أي أخ أو أخت يمكن أن يكون عندهم أي ملاحظة أو إضافة يمكن أن يبعثها لنا مكتوبة سواء سطرين أو عشرة على ورقة إلى مكتبنا، حتى تضاف إلى هذا الموضوع. وبهذا الموضوع أيضاً يمكن أن تضاف إذا تم كتابة شيء، أو مثلاً الأخ خالد أحضر شيء مكتوب، هذا يمكن أن يترك لأنه مفيد، صحيح أننا سنفرغه جميعه وسيكون في كتّيب، لكن الشيء الأساسي أنا بتقديري كلنا مدعوين ليس فقط في الجلسة المغلقة وإنما كلنا في مجال عمله لكي يكون هذا الخط العام.

أترك للأخ زياد حتى يرى ماذا يريد أن يرد عليه من القضايا، كثير من القضايا التي طرحت تؤكد على جانب واحد أن هنالك نوع من الإجماع الفلسطيني على هذا الاستحقاق التاريخي الذي هو واجب وحق في نفس الوقت. شكراً

الأخ د. زياد:

شكراً، وأنا أريد أن أثني على جميع المداخلات والتعقيبات التي أغنت هذا النقاش ومثلما ذكر الأخ أبو محمد، التعددية في الآراء، ونحن كنا نتمنى أن هذا الجدل الوطني المسؤول والجدل السياسي كان من الأفضل أن يدور قبل اتخاذ القرار، حتى نختبر هذا القرار أو حتى يستند هذا القرار إلى دراسة، وأنا قلت وأحب أن أوجه كلامي للأخ ساجي قلت في البداية لو اتبعنا المنهج الأكاديمي سيادة العميد يمكن

لوصلنا لنفس الاستنتاج، أنا اعتراضي ليس على القرار، ليس اعتراض حتى، أنا أريد ضمانات أن هذا قرار جدي ونحن نهيئ له، فقط، بالآخر نعم، من يستطيع أن يقول لا لكلمة "الدولة الفلسطينية" ولو كانت مجرد مداعبة للعواطف، هذا قرار استراتيجي، ويجب أن يكون كذلك ، يجب أن نكون جادين فيه، ويجب أن نوفر له فرص النجاح، لأنني لا أرغب في اتخاذ قرار ثم أفشل، أنا لست مدمن فشل، نحن من حقنا كفلسطينيين جميعاً عندما نأخذ قرار أن نضمن له مقومات النجاح، ونحن حددنا الجوانب، وعندنا خوف مشروع، وعندنا قلق مشروع والكل أجمع على ذلك، أنه هل وضعنا الداخلي يشفع لقرار من هذا النوع يا أخ ساجي، واحد يدخل الحرب يا سيادة العميد دون استعداد للحرب؟ ليس معقولا. فلا يجب علينا أن نخلط الأمور، دعونا نتحدث بعقلانية، من قال أن الثورة عمل غير محسوب، الثورة أكثر الأعمال محسوبة، فهذا موقفي الشخصي، أنا مع هذا القرار إذا كان جاداً وإذا وفرنا له فرص النجاح، لأنني لا أريد أن أذهب إلى الامتحان وأعود راسب في الامتحان الأفضل لي أن لا أذهب، وأستعد أكثر وأدخل الامتحان بعده، كلامي هذا يصب بأن القرار يجب أن يكون قابل للتطبيق حتى لا يأتي بأثر عكسي، لماذا أنا تحدثت عن آلية صنع القرار والمشاركة، لو أن كل الناس الذين تحدثت عنهم شاركوا في صنع القرار لكان هناك مشاركة ليس فقط في صنع هذا القرار بل في تحمل تبعاته، كيف سآتي في الغد إلى فصيل أنا لم ، أو جهه في الشارع الفلسطيني، لا يعرفون عن شيء، ثم أتوقع منهم... هذا القرار مثلما قال العميد رغماً عنا وموضوعياً هو قرار ثوري، إذا كان المفهوم مفهوم وطني، إذا كان القصد ليس الالتفاف، إن كنا نحن جديين نريد دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، ذلك يعني أننا لا ندعو للحرب أخ أبو محمد هذا الترجمة الفعليه له حرب مفروضة عليك، والحرب المقصود بها استئناف الصراع، واستئناف الصراع بكافة أشكاله، الصراع السياسي والتفاوضي والشعبي وربما الكفاحي، هو موضوعياً هكذا، نقصد إن نحن نعلن قيام دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس عاصمتها ونبدأ بممارسة السيادة الفعلية عليها في أي جزء منها هذا يعني استئناف لما قبل أوسلو ولما قبل مدريد، الصراع، الصراع بما معناه بالأشكال المختلفة بما في ذلك العنف.

أنا لم أغفل مؤسسات م.ت.ف، لأني عندما تحدثت عن كيفية اتخاذ القرار، قلت لم يحدث مشاورة مع اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني والمجلس المركزي بما تمثله هذه المؤسسات، وكان في عقلي شعبنا في الخارج، الذي نحن ننساه، وواضعينه على الرف الآن، وليس جزء من تفكيرنا السياسي، بالمناسبة، ولا يحظى بنصيبه لا من اهتمامنا ولا من مواردنا ولا هو جزء من خططنا وهذا الشيء بحاجة إلى استدراك، لأن هذا موقف خطير، أنا لا أعرف إن كان هناك أحد في الخارج معني بالحديث الذي نحن نعنيه، (وخاصة في لبنان).

ما هي الخيارات غير خيار الدولة، قرار الدولة كما قلت بالاستعداد له هذا الخيار الصحيح، من الذي قال أننا نريد للاحتلال أن يبقى، ومن الذي قال أن الإعلان هو الذي سيزيل الاحتلال، الإعلان مشروع بالمقومات بالتجسيد والعمل، لأنه يمكن أن تعلن عشرين إعلان ويبقى الواقع كما هو على الأرض.

الأخ واصف، التعامل مع القرار كقرار، لكن أيضاً أليس من حقنا أن نشارك في صنع القرار لكي نستطيع أن نشارك في تنفيذه وفي تحمل نتائجه، أنت قلت دعونا الآن أن نقبل بالقرار... فرضاً أن هذا القرار كان قرار خاطئ، أنا أتحدث عن شيء منهجي الآن، أنا أتفق مع مداخلتك، ولكن نقطة الانطلاق لنقبل القرار كقرار، يمكن أن نقبل هذا القرار كقرار لكن أي قرار ثاني يجب أن ندرسه دراسة ونفكر جدياً قبل أن نتبناه.

الأخ حنا، قال كلام إنشائي كثير، وأنا كنت أتمنى أن نتجاوز الخطاب الإنشائي، لقد قولني ما لم أقله، أنني شككت في الشرعية التاريخية والدولية للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير وحقنا في تقرير المصير... أنا لم أشر إلى هذا الكلام ولم أقل أن هناك فراغاً قانونياً، ثم يلومنا لأننا لم نشارك في اتخاذ

القرار في أوسلو، من عمل أوسلو خجل منه اليوم، ويعلن أن إعلان الدولة هو إعلان عن فشل أوسلو، لأنه لو أوسلو ناجح كان أحضر النتيجة التي توخيناها منه، لا داعي لأي شماتة، كأن أوسلو أحضر "الذيب من ذيله" ويجب أن نلوم الناس الذين اعترضوا على أوسلو، ولكن تعاطوا مع السلطة وانخرطوا. فلم يكن داعي للتذكير.

الموقف العربي مهم لأنه يسهم في تحديد الموقف الدولي ويسهم في إسناد الموقف الفلسطيني، فأنا ضد الكلام الذي يقوله أبو فارس فيما يتعلق بالموقف العربي، وأنا أريد أن أعترض على هذا الخطاب وطريقة التفكير أنه يجب على العرب... تصور أننا بدون عرب، هذه حلقة وسيطة بيننا وبين العالم، هناك أناس كثير يكرمون لنا لخاطر السعودية ولخاطر مصر...، أنا لا أستطيع أن أضع (×) على الموقف العربي، الحلقة المركزية الأولى الموقف الفلسطيني بعده يأتي الموقف العربي وثم الموقف الدولي، لأنه في غياب موقف عربي، العالم سوف يتردد في تقديم الدعم لنا.

أنا لم أفهم كيف سيقطع القرار على نتنياهو تكريس الكيان في غزة، أنا لم أعرف كيف حاججت في هذه القضية، وقلت أن إعلان الدولة سيسهل في عملية المفاوضات، هذا الذي لا أريده أنا، أنا لا أريد أن أعمل دولة وأرجع أفاوض على الدولة، لا ينفع أن أعلن دولة وأحدد عاصمتها القدس ثم أرجع آخذ ربع القدس وأترك ثلثي المستوطنات واللاجئين يبقوا في الخارج، ما دمت قد أخضعت هذه المكونات للمفاوضات في البنية الداخلية للمفهوم مفاوضات، هناك Compromise أي من سيفاوض في الآخر سيكون تنازل من هنا وتنازل من هنا. هو يقول أن إعلان الدولة سيسهل المفاوضات حول القدس والمستوطنات واللاجئين، المفاوضات تعني وأنت تعرف تماماً، أن هناك موقف بدائي، ثم يكون الCompromise هذا يتنازل قليلاً وهذا يتنازل قليلاً، ونحن رأينا الذي سيتنازل أكثر هو الطرف الأضعف، مثل ما هو حاصل معنا الآن.

أنا أريد أن أؤكد أن الكيانية موجودة، وبالمناسبة السيادة موضوعياً موجودة، والسيادة تتجسد برفع الاعتراض الإسرائيلي عنها ليس حتى بقرارنا، أي إذا غداً سحبت إسرائيل نفسها وقالت أتركككم وشأنكم، يا فلسطينيين هذه بلدكم. كل مقومات السيادة على الأرض موجودة، السيادة لدينا معطلة بفعل الاحتلال، والكيان بدون شك الكيانية موجودة من زمان، ثم لا نريد أن ننسى السيادة الذهنية، السيادة هي في الاذهان، نحن شعب ذهنياً نمارس السيادة، لذلك نحن نصطدم مع الاحتلال، ومارسنا السيادة أثناء الانتفاضة والثورة المسلحة، لأننا ذهنياً كنا نشعر أننا نحن ذوي سيادة وعندما يصطدم هذا الإدراك السيادي بالواقع يحدث الاصطدام مع الاحتلال وحدثت الثورة المسلحة وكذلك، بل توجت أكثر مفهوم السيادة بالإدراك خلال الانتفاضة.

لا بدّ من خطوة لها علاقة بالاستقلال وإقامة الدولة، صحيح، ويمكن أن تكون أفضل خطوة لها علاقة بالاستقلال وإقامة الدولة هو إعلان دولة والنجاح في تجسيدها ولو بشكل تدريجي وتراكمي وبثبات على موقف، ليس أن نتراجع بعدها، أنا في الآخر مع ذلك، لكن قلقي أنا أين المقومات؟، وأين المؤشرات؟ أين رؤوس الجسور؟ هذه جميعها حتى الآن لم يجرؤ أحدكم أن يقول أنها موجودة، كيف سندخل في 4/5/99، دعونا نرى إن كنا نحن من الآن وحتى 4/5/99 بإمكاننا أن نخلق النواة وقوة الدفع لكي نستمر، أنا أتفق مع الاخوة الذين قالوا أن القضية ليست هبة مثل هبة الأقصى يومان ثم نعود نوسط أناس لكي يعود الأمريكان للمفاوضة من جديد، أو ما شابه. هذا موضوع جدي يحتاج إلى إعداد، وأنا هنا مع الحسابات، لا تلومني إن كنت أنا أكاديمي وأفكر في الحسابات، وأنا كل كلامي هو كلام حسابات، ويجب أن لا يعيبنا ذلك، وأنا أختلف مع سيادة العميد، الثورة ليست عمل حماسي، الثورة في الآخر هي أيضاً حسابات.

هناك نقطة مهمة جداً أشار إليها الأخ خالد،

هذا وارد جداً، ويجب أن نأخذ بالنا، أنا أخشى أن يستخدم إعلان الدولة هذا كورقة للمساومة فيما يجري الآن، نحن الآن نتحدث داخلياً، وهذا الكلام أنتم تعرفوه، ولا داعي لأن نجامل بعضنا البعض، ولا لأن نرائي بعض، ولا لأن نمدح الزعيم، لأنه ليس بحاجة لمديح من أحد فهو معروف أنه الزعيم، مصادر شرعيته لا يوجد زعيم في العالم يمتلكها، لكن يجب أن نكون عقلانيين وجريئين ونقول الصحيح،أنا أخشى أن يجري التفاوض والمساومة على هذا الإعلان، عندها منظرنا لن يكون جيداً أمام أحد.

أنا لا أريد أن أوازي بين إعلان الدولة وبين حقنا في الدولة، حقنا في الدولة ثابت، هذه الثوابت الوطنية حق العودة وحق تقرير المصير والدولة، الإعلان يجب أن لا نساويه، لأن الإعلان مثلما قلت يمكن إذا تعرض للانتكاسة هل ينتفي حقنا في الدولة مثلاً. فأنا لا أريد من ناحية فلسفية أو غير فلسفية أن أوازي بين الإعلان واصور أن التخلي عن الإعلان - وأنا ضد التخلي عن الإعلان إذا وفرنا له مقومات النجاح - التخلي عن الإعلان لا يعني التخلي عن حقنا في الدولة، هذا مجرد إعلان، هذا الحق ثابت، وهو أحد الركائز الثلاث لمشروعنا الوطني.

بالنسبة للغطاء، أنا فاهم إعلان الاستقلال ونحن احتفلنا هنا في الوطن، لكن أنت تعلم ماذا حدث، كان هناك ضغط على قيادتنا وضُغط على الأخ أبو عمار، وكان هناك جهود سياسية، لأنكم أنتم في الحزب الشيوعي لم يكن تناقض بين قبول 242، أنتم قبلتم به منذ زمن، لم يكن يشكل غطاء لك، لكن كان هناك قوة فلسطينية رافضة، لو قلت لها اقبلي 242 و 338، والاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب، لما قبلوا، ما جعلهم يقبلوا هو إعلان الاستقلال، وقبلوا اعلان الاستقلال وتحفظوا، من هذه الناحية وفر إعلان الاستقلال غطاء. إن أنت كنت تعتبر أن ذلك الإعلان كان إعلان جاد وكافي...، لماذا إعلان آخر، يمكن أن نؤكد على هذا الإعلان يوم 4/5.

بالنسبة للنقاط ، المدنيين والعسكريين سيدخلوا في حوار، أنا صحيح عملت تقدير موقف، أنت أيضا عملت تقدير موقف عندما قلت "إمكانية تجاوز الواقع" تحدثت عن "إمكانية" وليس "حتمية"، هذا تقدير، مثلما أنا قدرت أنت قدرت، وكان واجب أن تضع إمكانية القصور، وحتى عدم الارتقاء إلى الواقع، ما دمنا نتحدث في احتمالات أو إمكانيات وتقديرات، فكل شيء قابل في الاتجاه وفي الاتجاه الآخر.

الآن أريد التحدث عن عملية ترشيد القرار، ولا أدري إلى متى سنبقى نفرض فصل قصري بين عملية التفكير وعملية صنع القرار. أنا واحد في المجلس التشريعي ممن يوجه إليهم اتهامات، عندما أتكلم يقال لي: أنت أكاديمي؟ وكأن الأكاديمي...،

ذهبنا في زيارة للكونغرس أنا والأخ أبو علاء ونواب اثنين آخرين، والتقينا بغنجرتش ثم دعتنا وزارة الخارجية فاستقبلتنا مادلين أولبرايت، دخلنا مكتب أولبرايت، هي كانت زميلتي في التدريس، لكن هي أستاذة جامعة، دنيس روس أكاديمي، مارتن انديك أكاديمي، وهارون ميلر أكاديمي، هذا فريقها، هؤلاء هم طاقم وزارة الخارجية المسؤولة عن الشرق الأوسط. أنا أقول لزملائي هؤلاء لا يفهموا، انهم أكاديميين، بلاش نضيع وقتنا...

أنا أقول يعني إن كنا مقصرين منذ زمن، ولم نربط بين عملية التفكير وعملية صنع القرار، لا يعني ذلك أنه محكوم علينا أن نبقى..، أنا أعرف كإنسان دارس ودرّس في الولايات المتحدة الأمريكية، أعرف دور "الأخ حسن أيضاً" بنوك التفكير ومراكز الدراسات في ترشيد القرار. والله أنا أذكر أنني رأيت ابن أبو السعيد هنا،"هيثم" فتذكرت والده رحمه الله، كان قد قدم سنة 82 قبل الخروج من بيروت لكي يتشاوروا في مبادرة ريغن، وأنا أتذكر أنهم لم يتركوا واحد متخصص في الشرق الأوسط في مراكز التفكير ومراكز الدراسات في الولايات المتحدة إلا واستعدي إلى البيت الأبيض أو وزارة الخارجية أو حتى من لهم علاقة بالـ CIA لكي يرشدوا هذه المبادرة، هذا شيء ليس معيب أن نرّشد القرار، أنا أتذكر الأخ أبو

السعيد عندما أتى وتحدث، كان عنده موعد مع أشرف غربال، وقال نحن نتحدث بالمبادرة، قلت له لماذا لا يطلعوها قبل أن نطلع من بيروت لكي يفرروا لنا غطاء، قال لا. المهم أنه لم يتبقى أحد إلا وشاوروه، وهذه الدولة العظمى تشاور، فأنا أقول لا نريد أن ننبذ عملية التفكير، فعملية التفكير يجب أن تكون عون لعملية صنع القرار وهكذا يجري بالمناسبة في كل الدول المتطورة، في الأردن يجري ترشيد صنع القرار، في مصر يجري ترشيد صنع القرار، وفي أي بلد تتوقعونها من البلاد التي نعرفها يجري ترشيد صنع القرار من قبل الخبراء والمتخصصين والأكاديميين والمثقفين. هذا ما أحببت أن أقوله لكن طرفة أخيرة أحببت أن أنهي فيها حديثي، بعد ما جرى توقيع اتفاق الخليل دعينا في المجلس التشريعي لمناقشة ذلك، فعندما عقد الاجتماع للمناقشة، كان الاتفاق قد وقع ونُفِّذ، فذهبنا نضحك على أنفسنا والناس يضحكوا علينا في غزة يومها، أن المجلس التشريعي يريد أن يعمل مثل الكنيست ويقر الاتفاق قبل أن يُنفَّذ، وأنا أروي هذه القصة لكي لا نأخذ قراراتنا ثم نأتي لنناقش جدواها، إلا إذا كان هناك إمكانية لترشيدها.

وأنا أعتقد أن هذا الاجتماع واجتماعات أخرى مماثلة جرت وتجري في الوطن سيكون لها أثر من وجهة نظري على صانع القرار في كيفية إخراج هذا القرار وتنفيذه والإعداد والتهيئة له لكي يصبح قراراً مفيداً وقراراً تاريخياً للشعب الفلسطيني. وشكراً

الأخ صخر حبش:

شكراً أخ زياد، وحقيقة يمكن أحد أهداف هذه اللقاءات هو مناقشة الافكار، وقد يكون اختلاف بوجهات النظر حول القرار، إنما الشيء الطبيعي أنه يجب أن يكون هنالك ترشيد، وهنالك إجماع وطني فلسطيني حول كيف تكون أحسن الوسائل للتنفيذ خاصة فيما يتعلق بالإجماع الوطني الفلسطيني على أرض الوطن.

بالتالي هذا هو السؤال المطروح علينا في اللقاءات القادمة مع محاضرين آخرين، أنه يجب أن يفصفص هذا الاقتراح وهذا الإعلان وهذا التوجه بحيث نناقش فيه 0

تفاصيله، على مستوى وحدة وطنية، على مستوى الأكاديمية العسكرية ودورها، على مستوى دفاع وطني، كل هذه القضايا ستكون مجال حديثنا في المستقبل إنشاء الله.

تصبحون على خير وشكراً جزيلا